وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

دور الامتيازات الفرنسية في التمهيد للاحتلال الجزائر 1830

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر **LMD** في تخصص:

إعدادالطالب:

- بوخلط فاطمة
- بحاش يسرى

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1				رئيسا
2	د.منى صالحي			مشرفا ومقررا
3				ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

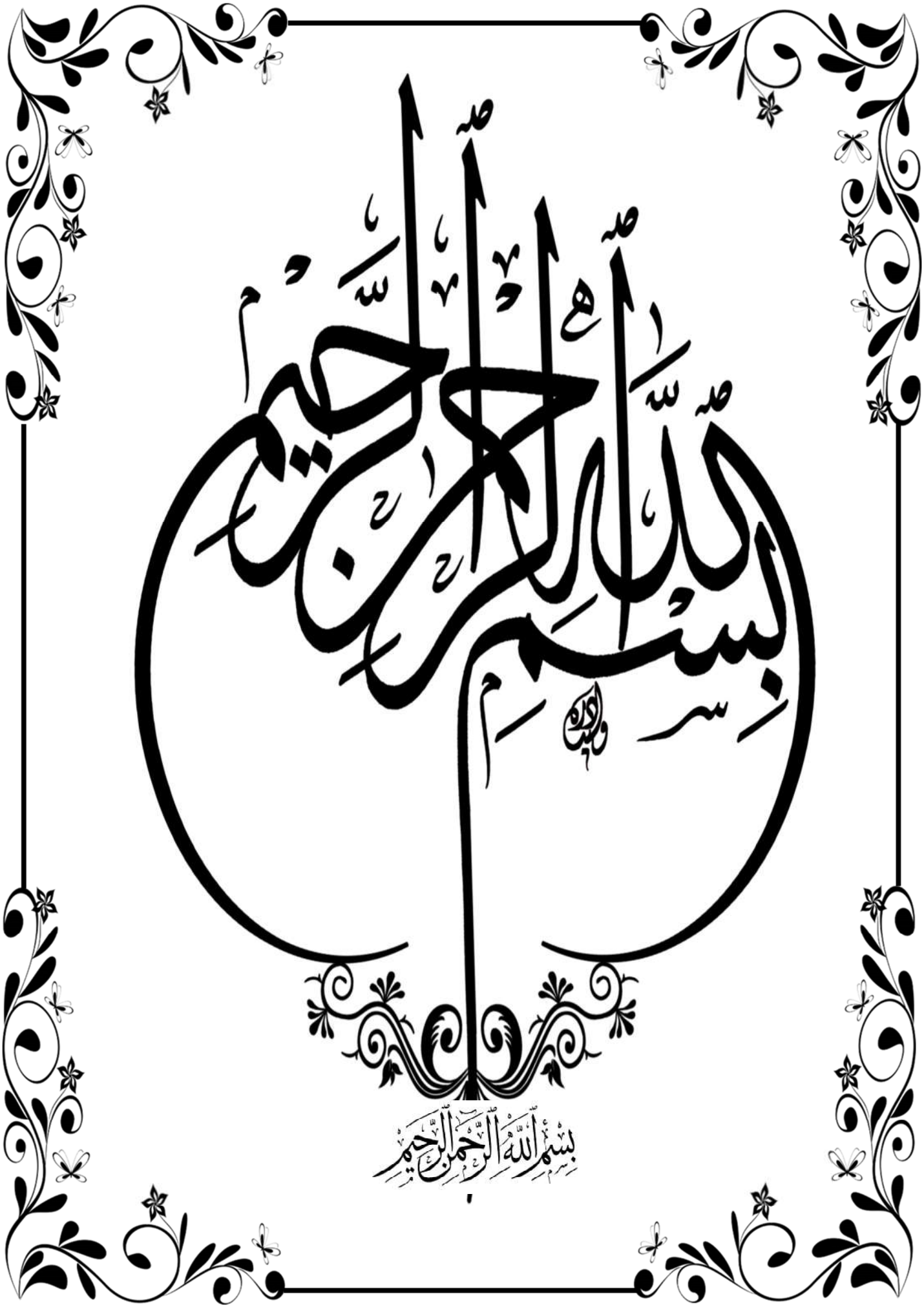
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و تقدیر

إهداء

إهداء

قائمة المختصرات

الاختصار	الاسم الكامل
ص	صفحة
ج	جزء
ط	طبعة
ص،ص	تعدد الصفحات
د.د	دون دار النشر
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
Page	P

مقدمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مقدمة:

عرفت الدولة العثمانية منذ بداية القرن السادس عشر ميلادي توسعات عديدة خاصة في فترة حكم السلطان سليمان القانوني (1520/1566م)، حيث شهدت اوج قوتها،وكان لهذا البروز أثره على دول العالم وبالأخص دول أوروبا، التي انتهجت معها الدولة العثمانية سياسة مغايرة، فبعد أن كانت تتميز بالطابع العسكري أصبحت أثناء حكم السلطان سليمان القانوني ومنذ 1535م يغلب عليها الطابع السلمي، الذي تميز بتوقيع المعاهدات والاتفاقيات وكذا التحالفات، خاصة مع فرنسا التي كانت لها الأسبقية في الحصول على الامتيازات من الدولة العثمانية في الشرق الأوسط، وكذا بلاد المغرب وخاصة الجزائر بحكم القرب الجغرافي.

سعى فرنسوا الأول إلى استغلال مكانة وقوة الدولة العثمانية حليفا له، وهو ما حدث سنة 1535م بتوقيع أولى معاهدات الامتياز بينه وبين السلطان سليمان، والذي قدم فيها العديد من التنازلات لصالح فرنسا، وتلت هذه المعاهدة معاهدات أخرى وتنازلات أخرى عديدة كان السبب الرئيسي في إضعاف الدولة فيما بعد وسقوطها، وتحولت إلى ثغرات استطاعت فرنسا استغلالها بما يخدم مصالحها.وبما أن الجزائر إيالة عثمانية فقد مستها يد هذه الامتيازات الأجنبية وعملت فرنسا على تثبيت أقدامها فيها من خلال حصولها على هذه الامتيازات.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: كيف ساهمت الامتيازات الأجنبية في التمهيد لاحتلال الجزائر سنة 1830؟

وللإجابة على التساؤل نستعين بجملة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- ماهي دوافع توقيع المعاهدات؟
- فيما تمثلت هذه الامتيازات؟
- وما مدى تأثيرها على الإيالة الجزائرية؟

أسباب اختيار الموضوع:

يكتسي موضوع الامتيازات الأجنبية في الجزائر أهمية كبيرة نظرا للآثار التي خلفها على الجزائر، ومن بين الأسباب التي دفعت بنا لدراسة هذا الموضوع هو محاولة تسليط الضوء على الجزائر في الفترة الحديثة بين (1535-1830) ، بغية التعرف على الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في الجزائر في تلك الفترة ومدى تأثيرها على ايالة الجزائر وتوضيح نية فرنسا في التواجد في الجزائر من زمن بعيد وقبل سنة 1830م ، إضافة إلى الرغبة في الاطلاع على أكثر على هذا الموضوع وفهمها بصورة أعمق.

أهداف البحث:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو محاولة معرفة العلاقات العثمانية الفرنسية إبان توقيع الامتيازات، وكذا معرفة أسباب التحالف التي كانت وراءها، ومدى تأثيرها على الايالة الجزائرية وعلاقتها باحتلال الجزائر سنة 1830م.

الإطار الزماني والمكاني:

تطرقنا إلى عدة معالم زمنية في هذه الدراسة وكانت البداية من التقارب العثماني الفرنسي 1520م ثم التطرق إلى بداية ظهور الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية سنة 1535م، حتى احتلال فرنسا للجزائر 1830م.

أما الإطار المكاني للموضوع المدروس فهي الدولة العثمانية بمختلف أقاليمها في بداية دراسة العلاقات العثمانية الفرنسية ثم بعدها التركيز على إيالة الجزائر لأنها محور الدراسة.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها و تحليلها وفق تسلسلها الزمني.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اتبعنا الخطة التي ارتأينا تقسيمها إلى: مقدمة، ثلاثة فصول، وكذا قائمة ومجموعة من الملاحق وقائمة مصادر ومراجع، جاء الفصل الأول بعنوان العلاقات العثمانية الفرنسية تطرقنا فيها إلى العلاقات السياسية الفرنسية والاقتصادية للبلدين الفترة ما بين 1520-1566م، وأيضا إلى الدوافع الاقتصادية والسياسية وكذا العسكرية لمنح الامتيازات الأجنبية.

أما الفصل الثاني كان بعنوان الامتيازات الفرنسية في الجزائر وطبيعتها، تناولنا فيه تعريف الامتيازات وعرضنا عن أهم المعاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية وكذا موقف الحكام العثمانيين من هذه المعاهدات، كما عرضنا طبيعة هذه الامتيازات في آخر الفصل.

كما خصصنا الفصل الثالث لدراسة آثار الامتيازات على إيالة الجزائر، تطرقنا فيه إلى دور كل من الباستيون والقناصل وكذا الأقليات الدينية في احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، أما الخاتمة فكانت مجموعة من النتائج في شكل نقاط توصلنا إليها من خلال دراستنا للموضوع.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

إدريس ناصر رائسي بكتابه " العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر"، والذي أفادنا في معرفة التحالف العثماني ومعاهدة 1535م، ومذكرة ماجستير لكمال حسنة بعنوان "العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث"، ومذكرة الشيخ لكحل بعنوان "نشاط وكالة الباستيون وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن (11هـ/17م)"، إضافة الى يوسف علي رابع الثقفي تحت عنوان" معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536م"، وفريد بك بكتابه "تاريخ الدولة العثمانية" وأيضا رسالة دكتوراه لياسر عبد العزيز قاري بعنوان "دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية".

الفصل الأول

العلاقات العثمانية الفرنسية ودوافع منح الامتيازات.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Universit af - M'sila

الفصل الأول

العلاقات العثمانية الفرنسية ودوافع منح الامتيازات.

المبحث الأول: العلاقات العثمانية الفرنسية ودوافع منح الامتيازات

المبحث الثاني: دوافع منح الامتيازات.

بلغت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي أوج قوتها برا وبحرا حيثيعتبر العصر الذهبي لها، لأنها عرفت فيه توسعا لا مثيل له.في هذه الفترة كانت أوروبا تعيش أوضاعا غير مستقرة مما أثر على علاقة الدول الأوروبية فيما بينها، وأصبحت كل دولة تسعى لبناء كيانها على حساب الدولة المجاورة لها، بما في ذلك فرنسا التي كانت تمر بمرحلة متوترة، لكن رغم المشاكل والصراعات التي واجهتها إلا أنها لم تقطع علاقتها بالدولة العثمانية، حيث رأى فرنسوا الأول إجبارية استغلال مكانة وقوة الدولة العثمانية، وكسبها صديقا، وهو ما كان ينتظره السلطان سليمان القانوني من أجل التغلغل في أوروبا والسيطرة أكثر.

ولتحقيق ذلك انتهج سليمان القانوني سياسة جديدة مغايرة لسياسة السلاطين الذين سبقوه وهي سياسة منح الامتيازات الأجنبية التي كانت لفرنسا حصة الأسد منها، وهناك أسباب أخرى دفعت بالدول العثمانية لمنح امتيازات للدول الفرنسية.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولة العثمانية وفرنسا

1- طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية:

يعود ظهور الجزائر الحديثة في الإطار الإقليمي الذي هي عليه الآن تقريبا إلى النصف الأول للقرن السادس عشر، وبالرغم من انضمامها للإمبراطورية العثمانية، فقد كانت علاقتها مع هذه الإمبراطورية قد اكتسبت منذ البداية طابعا خاصا ميزها عن كونها مجرد إقليم أو ولاية من ولايات الإمبراطورية وبحكم هذه الميزة كان عليها أن تضبط علاقاتها الخارجية منذ البداية وفق ما تقتضيه مصالحها وظروفها الخاصة بها[1]، إن علاقات الجزائر الخارجية تندرج ضمن ثلاث أصناف عريضة تلك التي مع دول المغرب المجاورة و كذا العلاقات الجزائرية الأوروبية وأخيرا العلاقات مع الدولة العثمانية ففي الحالتين الأولى والثانية كان الهدف الجزائري الأساسي واحدا يتمثل في القضاء على أي تجمع أو تحالف قوي بدرجة تؤدي إلى القضاء على الإيالة أو تهديد أمنها الداخلي[2] ، فقد كانت الجزائر أقوى دول المغرب الإسلامي آنذاك ويرجع ذلك إلى طول سواحلها واتساع مساحتها إضافة إلى ذلك انتعاشها الاقتصادي ووفرة تجارتها مع الخارج[3]. كل هذه العوامل جعلتها تكون ذات تأثير كبير على الساحة الدولية ليس فقط عربيا، فقد تعدت ذلك بحكم تنوع وتعدد علاقاتها مع مختلف الدول الأوروبية، واكتسب بذلك صفة الزعامة على سائر بلدان أو نيابات المغرب الأخرى، واعترفت دول أوروبا لها بذلك[4]، ما دفع بعديد من الدول الأوروبية إلى الإسراع في إبرام معاهدات السلم والصداقة وتكوين علاقات سلمية مع الجزائر العثمانية، وفي هذا السياق

---

(1)–جمال قنان قضايا **ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر، 1994، ص45.

(2)–وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتعليق: عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص136.

(3)–جميل عائشة، صحراوي عبد القادر: **التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية**، مارس 2017، جامعة سيدي بلعباس، العدد 16/15، ص495

(4)–المرجع نفسه: صحراوي عبد القادر، ص496.

يقول ديغرامون (*Degramoun*) "لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاث قرون رعب النصرانية وكارثتها فلم تنجو واحدة من المجموعات الأوروبية من البحارة الجزائريين، بل وأخضعت الجزائر زيادة عن ذلك لمهانة الضريبة[1] السنوية ثلاثة أرباع أوروبا وهي الولايات المتحدة الأمريكية".

فالدول الأوروبية كانت تنص لعقد السلم مع الإيالة وذلك بنظرهم بأن الحرب معها يكون دائما وصفا كارثيا عليهم، فالحكومة الجزائرية لديها معاهدات سلام مع كل من فرنسا، إنجلترا، الدانمارك، السويد، جمهورية البندقية، وهولندا[2].

فقد كانت الجزية هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية فكانت تدفع الجزية[3]،وهي بمثابة حماية فردية وأيضا امتياز للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية، وفي مقابل هذا كان الجزائريون يمتنعون عموما عن مهاجمة سفن أو موانئ الأمم التي تدفع الجزية[4]، وهذا بالرغم من أنهم ربما يضاعفون قيمة الضرائب المفروضة من سنة إلى سنة على البلدان، أو أنهم يطلبون هدايا من القناصل الأوروبيين، فقد كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا و البرتغال و الدانمارك و النرويج و السويد و والدويلات الإيطالية، تدفع الضريبة كل عامين، أما إسبانيا وفرنسا، إنجلترا، سردينا والبندقية تدفع هدايا دورية للدايات والباشاوات وأعضاء الديون عند إبرام المعاهدات أو تعيين قناصل لها في الجزائر.

---

(1)–**الضريبة**: زادت أهميتها في العصر الحديث لما ازدادت الأعباء التي تتحملها الدولة أنذاك لمواجهة نفقاتها ومنهم من عرفها بأنها فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل كأداة مالية تلجأ اليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وفقا لمقتضى بيولوجيتها واعتبارها بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة، أنظر :عبد الكريم بركات، النظم الضريبية ص126 معلومات النشر

(2)– بن حمادة مصطفى: **قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شالر فليس فالبير**، جامعة ابن خلدون، تيارت، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مجلد 2، عدد 1، يناير 2019، ص394.

(4)–**الجزية** :هي ضريبة اسلامية سنوية تفرضها الدولة على الأشخاص غير المسلمين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية المعروفين بأهل الذمة أنظر ابن قيم جوزية شمس الدين ابو عبد الله، أحكام أهل الذمة تح يوسف بن أحمد البكري شاكر توفيق العاروري، ط1، رمادي للنشر الذمام 1997، ص119 .

ونستثني من الدول الأوروبية روسيا والنمسا اللتان كانتا تعتبران الدولة الإيالة [1] مقاطعة عثمانية وعليه كانتا تجبران الباب العالي [2] على التدخل لمنع التجارة الجزائريين من الاعتداءات على أساطيلها[3].

فالجزائر اتبعت سياسة خارجية حازمة ومتشددة ضد كل الراغبين في زعزعة مكانتها وهيبتها الدولية، كما يمكننا القول أن ملف هذه العلاقات ثقيل جدا فيه فصول دامية من الصراع والعدوان وفترات متذبذبة من التفاهم وسوء التفاهم.

غير أن الدبلوماسية [4] الجزائرية هي التي تسطر خططها وعناوينها وتضع قوانينها التي تراها هي مناسبة، ولكن يبدو أن القوس اللاتيني وفي طليعتها فرنسا كانت تعامل الجزائر بكل جدية وصرامة وتعتبرها دولة إسلامية في المقام الأول ومعارضة مصالحها ومآربها الاقتصادية في عرض البحر الأبيض المتوسط في الدرجة الثانية والرغبة في تحطيمها وإنهائها في المرتبة الثالثة.

2) الاتصالات الأولى بين الدولة العثمانية وفرنسا (1534/1520):

كانت العلاقات الجزائرية الخارجية في معظم الأوقات خلال عهد الأتراك على أسوء ما تكون وذلك بسبب الروح الصليبية التي تعمل متجلية في وجه الحكومات المسيحية،

---

[1]– **الإيالة:** هو أكبر وحدة إدارية عسكرية في الإمبراطورية العثمانية يحكمها البايلربات وفي القرن التاسع عشر تم إعادة تشكيل الإيالات لتصبح ولايات يحكمها والي. (أنظر: صليحة بغزو: **الامتيازات الأوروبية في الأنظمة العربية سكة حديد برلين بغداد** نموذجا، مذكرة **لنيل** شهادة ماستر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة بسكرة (2019/2018)، ص3.

[2]– الباب العالي: مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية وقد أنشأ محمد الرابع سنة 1654 وأطلق فيها اسم بعد المكان على ساكنه وهو يعني الوزير الأعظم. (أنظر: سهيل ص 49)

[3]– يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1830/1500م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، **ص–ص.22–23**

[4]–**الدبلوماسية:** أصل لفظ دبلوماسية تعني ديبلوم أي شهادة رسمية صادرة من الحكام وحاملة لخاتم المصادقة عليها، وتعني مجموعة الوثائق الرسمية السرية التي تقيم الحكومات بها صلات فيما بينها على أساسها أو بواسطة ممثليها في الخارج، وتطلق لفظ الدبلوماسية اصطلاحا على علم علاقات الدول الخارجية و شؤونها الأجنبية هذا مدلولها الواسع أما مدلولها الضيق فهو **في** التفاوض فيما بين الدول وبالتالي فن التعامل الدولي.

والدول النصرانية التي كانت تعمل ضد الجزائر بدفع التوسع الاستعماري، ومحاربة الإسلام في عقر داره.

ولهذا كانت الجزائر تقابلها بحركة الجهاد التي تزعمتها في الحرب وكانت تجوب عرض المتوسط ولا تسمح للدول التي تكون على عداء معها المرور في وسطها الحيوي، وبذلك كانت علاقاتها أشد سوءا مع أوروبا المسيحية، ولكن هذا لم يمنع من تطور العلاقات بينهم وتحسينها في بعض الأحيان[1].

وعند مقارنة العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية الأخرى نجد أن علاقات فرنسا كانت تشغل الحيز الأكبر وكانت طيبة[2] في معظم الأحيان، حيث انتهجت مختلف السياسات منها المرونة ومنها المسايرة من طرف دبلوماسيتها في الجزائر لبلوغ أهدافها.

وتعود الاتصالات الأولى بين الدول العثمانية وفرنسا إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، حيث أن الأحداث التي شهدتها أوروبا نتيجة الصراع الذي كان حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبعد تعيين شارل الخامس (*charle*) [3] على رأسها وفي 28 جوان 1519 أصبح الصدام بينه وبين الملك الفرنسي فرانسوا الأول[4] أمرا حتميا، فبدأت الحرب بينهما في 1521م.

---

(1)–عبد الرحمن الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ط2، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007، ص98.

(2)–أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، علم المعرفة، الجزائر، 2009، ص312.

(3)–**شارل الخامس**: ولد سنة 1500 وورث ملك اسبانيا عن والدته جان ابنة فرديناند وايزابيلا ملكي إسبانيا الذين أخرجوا المسلمين في أيامهما من الأندلس، وانتخب أمير لبريطانيا بعد صوت الإمبراطور مكسليان وقضى حياته في محاربة فرانسوا الأول "وفي 1558 توفي بعدها اعتزل في أحد الأديرة م. أنظر: محمد فريدبك: **تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة هنداوي القاهرة مصر 2012 ص112.

(4)–**فرانسو الأول**: ابن شارل دونغليمر وأمه لويز، ولد في 12 سبتمبر 1494 في كونياك تولى العرش في 1 جانفي 1515، رشح نفسه لوراثة عرش الإمبراطور بعد وفاة إمبراطورها ماكسليان وأثار انتخاب ملك اسبانيا شارل الخامس غضب فرانسو ما أدى لنشوب صراع طويل ومرير بين الملكين عرف بالحروب الإيطالية، اسر اثر معركة بافيا سنة 1525، وأطلق سراحه بعد توقيع معاهدة مدريد. للمزيد أنظر :نورة عبد الرزاق علي: **السلطان سليمان القانوني حياته –حروبه** رسالة ماستر قسم التاريخ جامعة دمشق 2011 ص737.

استنجاد فرنسا بالدولة العثمانية 1525م:

بعد استلام فرنسوا الأول من الإمبراطور شارل الخامس في فيفري 1525م المقاطعة المقاطعة الايطالية ميلانو أصبحت فرنسا مهددة والملك الفرنسي أسير بمدريد مما دفع بالبلاط الفرنسي إلى الاستنجاد بالسلطان العثماني لأنه رأى فيها الدولة الوحيدة القادرة على الحد من توسعات شارل الخامس وإنقاذ مملكته.

في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تحاول التدخل في الشؤون الأوروبية وتعتبر الفرصة المناسبة للعب دور في شؤونها[1]، وفي أعقاب معركة في 24 فيفري 1525م رأى الملك الفرنسي ضرورة الاستنجاد بسليمان القانوني[2]، فأرسلت أول بعثة مباشرة بعد انهزامه في تلك المعركة ولكن عند وصول الوفد إلى البوسنة أمر باشا هذه المقاطعة بقتل المبعوث الفرنسي والاستحواذ على الأموال والهدايا التي كانت بحوزتهم ، ثم تلتها بعثة أخرى ترأسهم فرجاني الذي نجح في الوصول إلى اسطنبول، حاملا معه رسالتين إلى السلطان العثماني واحدة من الملكة لويس دوقوا والأخرى من الملك فرنسوا الأول كتبها في السجن في مدريد طالب فيها المساعدة من الدولة العثمانية ، استقبل السلطان العثماني هذا الطلب بارتياح ورأى ضرورة استغلال الصراع الذي يدور بين فرنسوا الأول وشارل الخامس برا وبحرا وسلم ثم بعث رسالة ليقدمها إلى الملك الفرنسي[3] يحثه فيها على أن يتشجع، وأكد له أنه ليس من الغريب أن يقع الأباطرة في الأسر، كما طمأنه أن مجلسه ناقش كلما عرضه مبعوثه .

---

[1]–محمد السيد محمد: **تاريخ الدولة العثمانية (نشأة وازدهار)**، ط1، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ص279

[2]–**سليمان القانوني:** ولد في شعبان 1495م وهو عاشر ملوك آل عثمان ساهم في بناء الدولة العثمانية عاصر أروع مراحل التاريخ العثماني عمل على إنشاء أسطول بحري قوي ووضع أنظمة الدولة العديد من الإنجازات لفتحه لأبواب البحر على مصرعيها وفتح رودس عرفت الدولة في هذه الفترة أوج قوتها. أنظر: نورة عبد الرزاق علي: السلطان **سليمان القانوني حياته حروبه**، رسالة ماستر، قسم التاريخ/ جامعة دمشق، 2011، ص37.

[3]–بسام العسلي: **خير الدين بربروس (الجهاد والبحر1470/1547)**، ط1، دار النفائس، لبنان، 1980، ص197.

4- تبلور فكرة التحالف العثماني الفرنسي 1534/1525:

رغم استنجاد فرنسا بالدولة العثمانية فيما سبق إلا أنها لم تكن بينهما علاقات مباشرة في البداية، وإنما كانت بوساطة البندقية [1] حيث اضطر الملك الفرنسي إلى الاستعانة بقنصل البندقية سنة 1528م بشأن تحويل كنيسة إلى مسجد في اسطنبول، لكن السلطان آنذاك رفض كون المسألة تتعلق بالدين.

لكن بالمقابل وعد السلطان سليمان القانوني ملك فرنسا بحماية الأماكن المقدسة كما وقع السلطان وثيقة في 20 سبتمبر 1528م تؤكد الحقوق السابقة لممارسة التجارة الفرنسية في مصر [2]، وبذلك تكون هذه التسهيلات قد جسدت مسبقا نظام الامتيازات[3] التي لعبت دورا هاما في العلاقات العثمانية الفرنسية إن الهزائم التي تلقتها جيوش سليمان القانوني جعلته يفكر في الثأر حيث قال "سكيبر" سفير شارل الخامس ما يلي: "إذا أراد شارل الخامس الصلح معي يجب ألا ينسى أن ملك فرنسا هو صديقي لذلك يجب أن يعيد له جميع الأراضي التي أخذها منه..." كما بعث السلطان سفير إلى فرنسوا الأول يطلب منه عدم إبرام أي صلح مع الإمبراطور شارل الخامس[4]، الآن هذا الأخير سوف يجبره على إعادة ما أخذه من أخذه من فرانسوا الأول.

وبهذا فإن التقارب الذي نشأ بين الطرفين تحده مصلحة مشتركة بين الطرفين، حيث كان الجانب العثماني يرغب في زيادة رقعة الفتوحات العثمانية في أوروبا بإيجاد حليف قوي

---

(1)-**البندقية:** هي مدينة تقع في شمال شرق إيطاليا على البحر الأدرياتيكي وهي عبارة عن مجموعة من الجزر وقد ساعد موقعها في أن تكون مركزا تجاريا مهما فأصبحت خلال القرن 15 تسيطر على التجار. أنظر: ع الحميد بطريق وعبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا**، لبنان، 1929، ص24

(2)-كمال حسنة: **العلاقات العثمانية الفرنسي في عهد سليم الثالث (1807-1789)**، مذكر لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص15.

(3)-**الامتيازات:** هي الحقوق التي يمنحها السلاطين العثمانيين للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهد ضعفها وانحطاطها. أنظر: سهيل صبان: **معجم الموسوعات للمصطلحات**. ص123

(4)- كمال حسنة: المرجع السابق، ص16.

أوروبي يساعده في ذلك، أما الجانب الفرنسي يسعى هو الآخر لإيجاد حليف قوي مثل الدولة العثمانية للقضاء على توسعات شارلكان، وكذلك منحها امتيازات لرعاياها في الدولة العثمانية [1].

5/ التحالف العثماني الفرنسي 1566/1534:

كان فرنسوا مترددا لوقت طويل بين تجديد الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية أو التحالف معها، لكن الأحداث دفعته إلى التقرب من السلطان العثماني والتحالف معه، حيث قرر سنة 1453 التحالف العلني إلى التقرب من سلطان الدولة العثمانية، ولم يكن فرنسوا الأول يرى أن الدين المسيحي يمكن أن يكون عائقا في ربط علاقات مع الدولة الإسلامية، إذا كان الهدف هو تحقيق طموحاته وإنقاذ مملكته لذلك بحث عن التحالف مع العثمانيين[2] وسعى إلى التقرب إليهم رغم أنهم اعتبروا أعداء المسيحية. فقد وجد في الدولة العثمانية الحليف القوي والموهوب، خاصة بعدما تعزز نفوذها وأحكمت سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، فيتيقن أن الدولة العثمانية تمتلك قوة عسكرية من شأنها إحداث التوازن في أوروبا[3]، وكبح سيادة شارل الخامس. أما من جهة الدولة العثمانية، فمن دون شك أن سليمان القانوني كان يدرك جيدا أن هذه الفرصة لن تتكرر، فإذا أخذنا الأمر من وجهة سياسية نلاحظ أن السلطان العثماني كان يرى في تقربه من فرنسا ما يحقق له طموحاته للتوسع في أوروبا[4]، إضافة إلى رغبته في تنويع بضاعته المستوردة وزيادة وارداتها

---

[1]–سارة العيشي، خديجة موساوي: **الإمتيازات الفرنسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، ص16.

[2]– المرجع السابق: كمال حسنة، ص17.

[3]–فتيحة بن حميد: **الامتيازات الفرنسية وآثارها في المغرب والمشرق العربي 1789/1535**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص ص14–19.

[4]–محمد حرب، "**العثمانيون في التاريخ والحرب، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي**"، القاهرة، ص7.

الضريبية وتقليص النفوذ الاقتصادي القوي لتجار البندقية[1] لما رأى أنه في حالة تحالفه مع فرنسا سيفشل أي مشروع لأي تحالف أوروبي ضده ، فمنح فرنسا مجموعة من التسهيلات والامتيازات يمكن رؤيته كمحاولة لحث فرنسا على عدم الاشتراك في العمليات البحرية التي يقودها شارل الخامس ضد الدول العثمانية في البحر الأبيض المتوسط[2] ، وهو ما حدث بالفعل في بداية القرن 16م، حين اقترحت البرتغال مشروعا للقيام بعمليات بحرية متوحدة متضمنة في ذلك إسبانيا والبرتغال وفرنسا، وكان هدفها الأساسي تقسيم شواطئ البحر الأبيض المتوسط في مواجهة الدولة العثمانية وكذا البحر الأحمر، إلا أن هذا المشروع جاء بالفضل ولم يكتب له النجاح لأن فرنسا انسحبت منه ولما كان مصلحة فرنسا أن تبقى الدولة العثمانية بجانبها وتكسب دعمها اتخذ الملك الفرنسي فرنسوا الأول خطوة كبيرة كانت لها أبعاد مستقبلية خطيرة على الدولة العثمانية وتمثلت هذه الخطوة في عقد معاهدة بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول سميت بمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1535م[3].

المبحث الثاني: دوافع منح الامتيازات.

1/ دوافع سياسية:

عاشت السياسة الخارجية العثمانية في أعوام عديدة كانت سببا في توجهاتها طيلة عقدين من الزمن [4] ففي 1519م برز كل من شارل الخامس من آل هاسبورغ[5]، وفرنسوا

---

(1)–إسماعيل أحمد ياغي : **"الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي"**، ط1، مكتبة العكسيبان، الرياض السعودية، 1997، ص8.

(2)–علي رابع الثقفي: **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1535م**، مجلة كلية العلوم الإنسانية، عدد 6، الرياض، ص152.

(3)–نورة عبد الرزاق العلي: **"السلطان القانوني (حياته، حروبه، إدارته)"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2010–2011، ص37.

(4)–قيس جواد العزاوي: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003، ص21.

(5)–**أسرة هاسبورغ:** هي من أشهر العائلات الملكية في أوروبا حكم لإفرادها في الإمبراطورية الرومانية ما يقارب 400 سنة، يأتي اسم هذه العائلة من اسم أول قلعة امتلكتها وهي قلعة هاسبورغ أو قلعة الصقر في سويسرا. للمزيد أنظر: أحمد مهدي محمد الشريخات، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، المملكة السعودية، 2004ص65

الأول ملك فرنسا من عائلة آل فالو[1] كمترشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة ما أدى إلى اشتعال الحرب داخل أوروبا بين هذين الطرفين الى حدوث انقسام لصالح الدولة العثمانية[2].حيث اغتنم سليمان القانوني هذه الأوضاع السائدة في أوروبا[3] وبوجه خاص إلى بلغراد التي تعتبر بوابة أوروبا الوسطى ورودس[4] التي تعتبر المفتاح إلى الشرق الأوسط.

كان التعاون مع فرنسا العدو اللدود للإمبراطورية الرومانية المقدسة سبيلها إلى هنا فمنح السلطان سليمان القانوني (امتيازات سنة 1535م، كان الهدف من ورائها عرقلة أي تحالف يعقده العالم الكاثوليكي الأوروبي ضد الدولة العثمانية، ووجد بذلك حليفا ودولة تابعة له، ضمنا بين اسبانيا وألمانيا[5]، كما كان بمثابة العامل المساعد على نجاح الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى[6].

2- دوافع اقتصادية:

كانت الدولة العثمانية تعيش أوضاعا سياسية صعبة ومعقدة للغاية، مع الدولة الأوروبية من جهة، ومع الدولة الصفوية من جهة أخرى، هذه الأوضاع انعكست وبشكل سلبي على اقتصاد السلطة العثمانية، خاصة أن قوتها وغناها ارتبطا لحد كبير بالتوسع الذي يجلب المال[7]، بالإضافة إلى مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلق الذي

---

(1)-**آل فالو**: أسرة حكمت من 1328 إلى غاية 1589م سميت بآل فالو نسبة إلى المقاطعة التي تقع شمال فرنسا. أنظر: أحمد مهدي، المرجع السابق، ص27

(2)-خليل إينالجيك: **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر محمد الارناؤوط، ط1، دار المنار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002، ص57.

(3)-إدريس ناصر: مرجع سابق، ص258.

(4)-**رودس**: جزيرة قريبة من أزمير التركية تابعة في الوقت الراهن لليونان وهي جزيرة جبلية ذات شريط ساحلي خصيب. للمزيد أنظر: نصار حسين محمد: **الموسوعة العربية المسيرة**، ط3، مج1، دار المعرفة، بيروت، 1981، ص....

(5)-إدريس ناصر: المرجع السابق، ص261.

(6)-صليحة بغزو: **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين، بغداد نموذجا، 1914/1871**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، 2018-2019، ص20.

(7)- إدريس ناصر: مرجع سابق، ص258.

استهدف المحيط الهندي، وتحويل التجارة من موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط التي كانت تعتبر ملتقى التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح[1] الذي ساعدهم على الاستغناء على وساطة الشرق الأوسط والأدنى في هذه التجارة[2] وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند إلى اتجاه المشرق العربي ومن ثم أوروبا. وبهذا أنقصت الضرائب التي كانت أساس خزينة الدولة العثمانية. كل هذه الظروف التي عاشتها الدولة العثمانية جعلتها تقوم بمنح مجموعة من الامتيازات خاصة من فرنسا من أجل إنعاش اقتصادها خاصة ما تعلم بالجانب التجاري، وذلك لتأمين احتياجات الدولة التي لم تكن مكتفية ذاتيا[3].

3- دوافع دينية:

إن الدولة العثمانية دولة دينية بامتياز وبدرجة أولى، ذات طابع إسلامي، كما أن جميع أنظمة الدولة العثمانية وقوانينها وقراراتها مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة فهي المصدر الأول والأساسي لكل هذه الأنظمة ولكل القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة، حيث تعمل على نشر مبادئ الإسلام في كل أنحاء العالم من أجل أن يكون لها نفوذ ديني في العالم بأسره[4].

لذلك كانت فكرة نشر الدين الإسلامي من بين الأهداف التي كانت الدولة العثمانية تسعى لتحقيقها وقد اعتمدوا على الوسائل السلمية وتحديدا عن طريق عقد معاهدات الامتيازات.

---

(1)- **طريق رأس الرجاء الصالح:** هو الطريق الذي اكتشفته الرحالة فاسكو دي جاما عام 1497 للوصول إلى الهند وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها واتخذته الدول الأوروبية بديلا عن الطريق التجاري للبحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل التخلص من احتكار البندقية

(2)- خليل ساحلي أوغلو: **من تاريخ الأقطار العربية في التاريخ العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2000، ص1.

(3)- صليحة بغزو :المرجع السابق، ص20.

(4)- قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص ص22-23.

وبذلك تم تحويل الدين الإسلامي لأوروبا عبر البوابة الشرقية بواسطة التجار المسلمين الذين كانوا يتعاملون مع هذه الدول فنتج عن ذلك التخلي من العديد من الأوروبيين عن المسيحية واعتناقهم الإسلام هروبا من سياسة شارل الخامس واحتماء بالعثمانيين[1].

وقد حرصت الدولة الإسلامية على الالتزام بالشرع في جميع المجالات واهتمامها البالغ بالعدل بين رعايا الدولة، من أجل جلب الأجانب من أجل التطلع على المبادئ الإسلامية والاحتكاك بالمسلمين وإحاطتهم بالاحترام لتسهيل عملية اعتناقهم الإسلام، اهتمت الدولة العثمانية بنشر الطمأنينة في كافة أنحاء الدولة العثمانية التي جمعت بدورها عناصر متنوعة من أقوام اختلفوا في الجنسية، الدين، اللغات... ، وفي هذا الوقت ظهرت حركة الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوثر[2] الذي مزق الوحدة الكاثوليكية الأوروبية وانتشر مذهبه بسرعة فائقة فقد شن لوثر حربا دينية من داخل أوروبا ضد الكاثوليكية، ومن ثم تحطيم هيئة الكنيسة[3]، وهنا برز دور الدولة العثمانية في تقديم مساعدات للتيارات المنشقة عن الكنيسة وإقامة علاقات لسمية معهم خاصة مع المذهب البروتيستانتي مبينة لهم ذلك التشابه بينه وبين الدين الإسلامي.

واستنادا لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾[4].

---

[1]–عبد الفتاح أبو علية: **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، دط، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م، ص72.

[2]–**مارتن لوثر**: ولد بألمانيا في 10-11-1483م، وتوفي في 1546 توصل إلى وثيقة عقيدة التبشير بالإيمان وهي الرسالة التي أرسلها الرسول بولس إلى أهل مدينة روما توصل إلى الآية البار بالإيمان. للمزيد أنظر: عبد الفتاح حسن وإسماعيل ياغي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص93.

[3]– إدريس ناصر: **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص288.

[4]– سورة العنكبوت: الآية 46.

وقوله صلى الله عليه وسلم: "من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما". فالإسلام أقر لأهل الذمة[1] التمتع بالحرية في ممارسة شعائرهم ودينهم فضلا عن ذلك قدمت لهم الحرية في مختلف الأنشطة الاقتصادية[2].

4- دوافع عسكرية:

وهي أهم الدوافع منح الدولة العثمانية الامتيازات للدول الأوروبية وبالخصوص فرنسا، التي رأت هي الأخرى في الدولة العثمانية أنها القوة التي يجب استمالتها، وبذلت الجهد في محالفتها، وما يثبت صحة التقدم الفرنسي العثماني ما ذكره الملك الفرنسي لسفيره حينما قال: "سعادة السفير لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك أقوياء جدا ومستعدين للحرب وليس فقط لمصلحة السلطان العثماني الذاتية بل لإضعاف قوة الإمبراطور شارل الخامس، وإعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم كهذا الإمبراطور شارل"[3]. ومنه تأخذ الشرعية بالتدخل العسكري لمحاربته عن طريق الأسطول البحري وجيشها النظامي، وبهذا تكون الدولة العثمانية قد وجدت فرصة تمكنها من أداء دور عسكري مهم على الساحة الأوروبية والوقوف في وجه نفوذ شارل الخامس، عن طريق حث فرنسا على عدم الاشتراك في تلك العمليات البحرية المسيحية ضد الدولة العثمانية[4].تعتبر العلاقات الجزائرية الأوروبية عامة والفرنسية بوجه خاص من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر. فقد كانت عديد الدول الأوروبية مثل: الولايات المتحدة الامريكية وغيرها تدفع سنويا للجزائر مقابل كسب ودها وضمان مرورها بسلام في حوض البحر الأبيض

---

(1)– أهل الذمة: هم المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيمون في دار الإسلام على سبيل التأييد: أنظر: كمال حبيب، مرجع سابق، ص39.

(2)– نايف عبد النايف النجم: **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام**، مجلة الفراهيدي، ع9، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تركوك، كانون الأول 2011، ص ص 152-153.

(3)–أحلام تركي: "**الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر ميلادي**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ: جامعة محمد خيضر، بسكرة 2019/2018، ص19.

(4)–المرجع نفسه: ص22.

المتوسط هذه القوة الاقتصادية والبحرية دفعت فرنسا إلى التقرب من الجزائر وكسب ودها وكذا رضاها.

فدخلت فرنسا وكل من الدولة العثمانية أثناء القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ميلادي في تحالف عسكري كان فرنسوا الداعي الأول لقيامه لمواجهة الاسبان، وقد استجاب السلطان العثماني سليمان القانوني لفكرة هذا التحالف الذي يمكن تفسيره بما يلي:

- منع أي تكتل أوروبي قوي ضد الدولة العثمانية تكون فرنسا طرفا فيه.
- تحطيم القوة البحرية الإسبانية التي كانت تسعى لفرض سيادتها على البحر الأبيض المتوسط.
- وبهذا تكون فرنسا أولى الدول الأوروبية التي حصلت على امتيازات في الجزائر وبدأت بإبرام المعاهدات بداية من 1535م.

الفصل الثاني

الامتيازات الفرنسية في الجزائر وطبيعتها

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الفصل الثاني

الامتيازات الفرنسية في الجزائر وطبيعتها

المبحث الأول: أهم معاهدات الامتيازات

المبحث الثاني: موقف حكام الجزائر من المعاهدات

المبحث الثالث: امتيازات سياسية اقتصادية دينية وقضائية

إن الاتصال الأول بين الدولة العثمانية وفرنسا بسبب الدوافع الدينية والاقتصادية والسياسية، مهد لتوقيع مجموعة من الامتيازات لصالح فرنسا، حيث قدمت الدولة العثمانية تسهيلات وحقوقا للفرنسيين بهدف تشجيعهم على الإقامة في الايالة الجزائرية واستثمار أموالهم، دون أخذ لاعتبار حكام الجزائر آنذاك.

فهناك من رحب بالفكرة وهناك من رفضها وحاول التخلص من سيطرة الفرنسيين غير المباشرة على أملاك الإيالة الجزائرية، لكن لم تقتصر هذه الحقوق على الجانب الاقتصادي فقط بل شملت هذه الامتيازات حقوق دينية وقضائية وحتى سياسية من خلال القناصل الفرنسيين في الجزائر.

1/ تعريف الامتيازات:

باللاتينية *capituliun* وباللغة الفرنسية *copitulation*، وتعني الأساسيات أو الوسائل في الخطوط العريضة في المعاهدات.

اصطلاحا: هي تلك الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى ولا يتم ذلك إلا بناءا على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وهي تؤخذ على شكل ديني، سياسي أو قضائي[1].

وقد فسره المؤرخ عبد العزيز الشناوي بأنها تشير إلى "المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين[2]، من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدول العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدولة في سيران المبادئ عليهم[3].

---

[1]–بوكروية محمد بكار **محمد التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة** الامتيازات مقال نشر بتاريخ: 5 جويلية بجامعة الشلف، ص497.

[2]–**المستأمنين:** هو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير الاستيطان فيها، وهؤلاء أقسام رسل وتجار ومستجيرون، وحكم هؤلاء **الا** يهاجرو لا يقتل ولا تؤخذ منهم الجزية. أنظر:، ج2، ابن القيم الجوزية، أحكام أهل الذمة مرجع سابق، ص874.

[3]–ياسر عبد العزيز قاري: **دور الامتيازات في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تحليلية تاريخية لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث**، ج1، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2001، ص94.

أما قاموس التاريخ التركي فإنه يعرف هذه الامتيازات على أنها معاهدات تجارية تعود إلى سنة 1535م وتلك عندما حصلت الدولة الغربية على امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية والتحاكم إلى القوانين الأوروبية. وحرية العبادة والتحرر من الضرائب العثمانية، وقد اعتمدت زمن قوة الدولة ولكنها غدت عبئا ماليا ضخما في العصور المتأخرة أي زمن ضعف الدولة[1].

كما يعرفها سعيد أوزتورل بأنها اتفاقية لوقف الحرب بشروط معينة مثل التنازل عن أرض الدولة المعادية أو هو امتياز بصلاحيات قضائية لرعايا دولة أخرى، ويرجع تاريخ في امتيازات في الدولة العثمانية إلى عصور فتوتها وقوتها منذ أيام السلطان محمد الفاتح بمنح امتيازات سياسية أو مالية أو قضائية لدول صديقة بفرامانات سلطانية وقد منحت في عصور القوة استنادا إلى القواعد الشرعية المنظمة للقانون الدولي، أما في عصور الوهن والضعف، فاستعملت كسيف مسلط على الدولة العثمانية باعتبارها من حقوق الذميين والمستأمنين[2].

أما المؤرخ يلمازأوزنوتا فعرفها: "على أنها معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا اقتصاديا وعسكريا، والحيلولة دون وقوعها لقمة صائغة لألمانيا واسبانيا"[3].

أما في اللغة الانجليزية فمصطلح *caoitulation* اشتق من الكلمة اللاتينية *capitula* الذي بمعنى "بند" ولكنه استخدم في معاهدات الدولة العثمانية يعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية[4].

---

(1)– ياسر عبد العزيز قاري، المرجع السابق: ص95.

(2)–سعيد آزتروك: أحمد آق كوندز ، الدولة العثمانية **المجهولة: 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العلمية**، 2008، ص489.

(3)–يلماز آوزنوتا: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمد سليمان، م1، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، تركيا، 1988، ص300.

(4)–يوسف علي رابح الثقفي، **معاهدة امتيازات العثمانية الفرنسية**، 1535، ع6، الرباط، ص147.

المبحث الأول : أهم معاهدات الامتيازات

- **معاهدة الامتيازات 1535 بين فرنسا والدولة العثمانية:**

نشأ الاتفاق بين فرنسو الأول وسليمان القانوني في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد الإمبراطور شارل الخامس، فالصداقة الفرنسية العثمانية ما هي إلا نتائج واقع الحال وتوجت هذه الصداقة بعقد اتفاقية الامتيازات سنة 1535م.

ففي الوقت الذي كان فيه السلطان مقيما في بغداد بعد ان فتح العراق وكان قد اطمأن إلى سلامة الجبهة الغربية في البلقان[1] بعد عقده معاهدة 1533م مع ملك النمسا وسعيه الى فتح جبهة أخرى في الشرق ضد الدولة الصفوية.

قام أحد السفراء بالتنقل إلى العاصمة العراقية بأمر من فرنسوا الأول ملك فرنسا لمقابلة السلطان العثماني وقد تمت المقابلة في المعسكر السلطاني و كان هذا المبعوث_هو "جون دولا فوري" *jean delaforét*، الذي نجح في عقد معاهدة بين دولتين في فبراير 1535م، وتم الاتفاق بين الطرفين و منح بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك[2] المحروسة.

وهذا نص المعاهدة مترجما من مجموعة البارون بريكاستا "ليكن لدى العموم أنه في شهر فبراير سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر فيفري 1535)، قد تم الاتفاق بمدينة الأستانة العلية [3]بين كل من جانديلافوري مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا

---

(1)–**البلقان:** هي شبه جزية تقع جنوب شرقي أوروبا بين البحر الأبيض في الشرق والبوسفور والدردنيل في الجنوب وبحر أيونا وبحر الأدرياتيكي غربا ونهر الساف شمالا وبذلك يدخل فيها ألبانيا صلب بلاد اليونان وجنوبي رومانيا وبلغاريا. أنظر: فاطمة بوجلطي: انعكاسات الامتيازات على بلاد الشام خلال ق 19 الغالي غربي ص86.

(2)–**المماليك** :هو تعبير عربي معناه ما يملك وذلك لتمييزهم عن الأفراد الذين يستعملون لأغراض الخدمة في البيت والأعمال التجارية والاقتصادية، وقد استعبدوا إما عن طريق الشراء والأسر، وقد أصبح هؤلاء بمرور الوقت هم الركيزة في الجيش. أنظر: برنار لويس: **اسطانبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تر: سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1982م، ص30.

(3)–**الأستانة:**هي الاسم القديم لاسطانبول ويعني عقبة الباب، والمركز والثكنة الكبيرة. أنظر: سهيل صابان: مرجع سابق، ص15.

المسيحي ملك فرنسا، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمات خاقان الترك آخر ألقابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد أن تباحث في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على هذه البنود"[1].

أسباب توقيع معاهدة الامتيازات 1535م:

قبل البدأ في تحليل مواد أو بنود هذه الاتفاقية المبرمة بين فرنسوا الأول وسليمان القانوني، يجب التطرق أولا إلى مجموعة الأسباب التي أجبرت الطرفين ودفعتهم لعقد هذه المعاهدة التي تعتبر الأكثر فعالية على الإطلاق من حيث موادها وكذا انعكاساتها فيما بعد على الطرفين، لذلك سوف نذكر بعض الأسباب المهمة والرئيسية للطرفين.

1- أسباب خاصة بالدولة العثمانية:

في الجانب السياسي قصد سليمان القانوني تحييد مملكة فرنسا في الصراع بينه وبين أوروبا النصرانية وكذلك فتح قناة للتأثير في أوروبا، فبحلول القرن العاشر هجري الموافق لسادس ميلادي، أصبحت الدولة العثمانية عنصرا هاما في ميزان القوى في مجال السياسية الأوروبية، ففي عهد السلطان سليم الأول (1520/1512م)، تمكن العثمانيون من ضم البلاد العربية بما في ذلك الأماكن المقدسة، وشهدت سنوات حكم سليمان (1566/1520م) توسعا هاما وتطور في الدولة[2]، فقد وجه سليمان نشاطه نحو أوروبا بوجه خاص بلغراد التي تعتبر بوابة أوروبا الوسطى و رودس التي تعتبر المفتاح إلى الشرق المتوسط، فالوضع السياسي في عهد سليمان كان معقدا للغاية.

- أما الأسباب الاقتصادية فتمثلت في رغبة الدولة العثمانية في تنويع البضائع المستوردة وكذلك وارداتها الضريبية بالإضافة إلى تقليص نفوذ تجار البندقية[3] إضافة إلى رغبتهم

---

(1)-نص الاتفاقية مذكور في كتاب إدريس ناصر: **العلاقات العثمانية الأوروبية** ق16، ص99.

(2)-أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص68.

(3)-مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص100.

في ضم مصر والشرق العربي، فقد راود السلاطين العثمانيين الأمل في أنهم بإعطاء التجار الفرنسيين هذه الامتيازات فإنهم سوف يستخدمون مصر كحلقة اتصال مع الدول الآسيوية[1]،بدلا من استخدام الطريق الجديد الرأس الصالح وإعادة ما فقده البحر الأبيض[2] ولهذا تحت هذه الظروف اعتقدت الدولة العثمانية أنها سوف تستفيد من تقديم امتيازات لفرنسا.

أسباب خاصة بفرنسا:

أما بالنسبة الأسباب الخاصة بفرنسا فالصراع القائم بين أسرة آل فالو وأسرة هاسبورغ الذي عرف باسم الحروب الإيطالية من أجل الهيمنة على منطقة أوروبا الغربية، كما سبق ذكرها ما جعل ما جعل فرنسا تتلقى عدة هزائم جراء هذه الحروب وبهذا أشرقت على خطر كبير يهدد كيانها[3].

فأثناء القرن العاشر هجري الموافق للسادس عشر ميلادي، سعى فرنسوا الأول على التقرب للسلطان العثماني واكتساب صداقته واعترف سنة 1535، فرنسوا الأول أن الدولة العثمانية هي وحدها، القادرة عل ضمان المقاومة المستمرة للدول الأوروبية ضد شارل الخامس وبهذا فقد قال للسفير: "سعادة السفير، لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك أقوياء جدا ومستعدون للحرب، ليس فقط لمصلحة السلطان الذاتية...".

ففرنسا رأت في هذه المعاهدة أنها تعتبر وسيلة للحصول على ميزة دور أوروبا الأخرى وفتح باب التجارة مع الشرق الأقصى وإعادة دعم تجارتها في مصر[4].وبهذا تم وضع الخطوات الأولى لتعاون سياسي، تجاري، عسكري بين الدولتين.

---

[1]–يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص154.

[2]–محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، ط4، حقوق الطبع والنشر محفوظة، المكتبة الإسلامية، بيروت، ص112.

[3]–جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص39.

[4]–يوسف علي رابح، **الامتيازات العثمانية الفرنسية**، مرجع سابق، ص153.

تحليل المعاهدة:

اشتملت هذه المعاهدة على 15 بندا، بالنظر إلى بنودها المتفق عليها بين كل من الدولتين العثمانية والفرنسية نلاحظ أن هذه المعاهدة أتاحت الكثير من الامتيازات للفرنسيين داخل أراضي الدولة العثمانية مع الحفاظ على الحقوق الفرنسية داخل الإطار العثماني[1]،وقد أشارت الاتفاقية إلى أهم تلك البنود الخاصة بالإدارة القضائية، خاصة البنود المتعلقة بالقضايا المدنية والجنايات للرعايا الفرنسيين القاطنين بأراضي الدولة العثمانية ،وهي البنود 3-4-5-6-9-10-14، ففي هذه البنود يحق للرعايا الفرنسيين القاطنين في الدولة العثمانية المحاكمة طبقا لقوانينهم وذلك في القنصليات المخصصة لهم.

- وحددت المادة 5 الوسائل والطرق التي يتعامل على أساسها التجار الفرنسيين وغيرهم من الرعايا.
- أما البند الثالث عن حق تعيين القناصل في العاصمة وجميع الأراضي التابعة لها كالإسكندرية[2]
- أما البند السادس فقد اختص بالمسائل الدينية ووفقا لهذا البند فالرعايا الفرنسيين لهم الحق أو الحرية في أن يصبحوا مسلمين كما لهم الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، كما تعتبر هذه المادة تأكيدا للرعايا المسحيين الذين ينتمون الملك الفرنسي بأن حقوقهم الدينية سوف يتم حمايتها.

فيما شملت البنود 2-7-11-12-13 المجالات الاقتصادية خاصة ما تعلق بحرية التجارة عبر السفن والضرائب وحماية الملكية وغيرها...

أما البندين 10-14 فقد اهتمتا بشروط تخص الرق والأمان فالعاشر يتضمن الحقوق القانونية الخاصة بالعبيد وأسرى الحرب كما تشير إلى التحرير الفوري لجميع الأسرى

---

[1]-فائقة محمد، عزت عبد الضم، **أثر الدولة العثمانية في نشر الدين الإسلامي في أوروبا**، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، جامعة أم القرى السعودية، 1989، ص112.

[2]-يوسف علي ربح: مرجع سابق، ص161.

وإخراجهم من حالة الاسترقاق إلى الحرية بمجرد طلب ذلك من طرف السفير أو القنصل أو الشخص المعين بذلك كما تضمن هذا البند أيضا اهتمامات سياسية حيث اعترف بحسن النية في هذا الخصوص من جانب الطرفين في الفترة الواقعة بين التفاوض حول المعاهدة والتصديق عليها.

فالبنود 4-5-6-7 كانت أكثر إجحافا بحق العثمانيين فقد سمحت لفرنسا بتحقيق مصالحها التجارية والسياسية والقضائية التي لم تكن تحلم بها أي دولة أوروبية.

وكما هو موضح فإن النصوص تدل على تنازلات قانونية تتعلق بالسيادة العثمانية على أراضيها، دون ذكر لأي معاملة بالمثل على سبيل التكافؤ بالعلاقة[1]،فالصبغة الغالبة على هذه الاتفاقية هي تجارية وربما يكون ذلك مبررا دوليا، فأي دولة بصرف النظر عن صفتها تسعى دائما لإبرام الاتفاقيات التي تعزز من مكانتها التجارية والسياسية في العالم، حيث أنه لا تضارب في عقد الاتفاقيات التجارية، إذا كانت تحقق لدولة مكانة مرموقة أمام الدول[2].

ولم تكن هذه المعاهدة هي الأولى التي يمنح فيها السلاطين العثمانيون امتيازات الأجانب، فقد بدأ منح الامتيازات في عصر عثمان بك مؤسس الدولة العثمانية ولم يعثر الباحثون على وثائق تؤيد ذلك في فترة تأسيس الدولة، والفترة اللاحقة لها، إلا أنه ثبت أن الدولة العثمانية قد دخلت في علاقة مع جيرانها فحينها فتح أورخان بك[3] مدينة أزنيك الرومانية في آيار سنة 1329م لم يعارض أصلها في إقامة شعائر دينهم وأذن لمن يريد

---

(1)– قيس العزاوي، المرجع السابق ص19-20.

(2)–إبراهيم رباعي، **شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقية الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536 وعام 1673**، ص70.

(3)–**أروخان بك** :هو أروخان بن عثمان بن ارطغرل ثاني سلاطين الدولة العثمانية كان ذو شخصية ادارية تنظيمية ومن ابرز انجازاته العسكرية هزيمة الامبراطور اندرونيك الثالث في موقعه مالدبيه واستولى على نيقوميديا بوابة الطريق الى البوسفور عام 1418م على ثغر غاليبولي المركز الاستراتيجي المهم ومفتاح اوروبا للمزيد انظر:أحمد عبد اللطيف وأحمد سودان واخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، السعودية، 1999، ص444.

الهجرة أخذ كافة أمواله وبيع عقاراته كما تتم عقد معاهدة صداقة بين البيزنطيون و أورخان بك وذلك في سنة 1346م وفي سنة 1345م عقدت معاهدة تجارية بين جمهورية راجوسا الإيطالية[1] لإحياء تجارة الشرق ويعتبر أولى المعاهدات التي حصلت بين الدول المسيحية والدولة العثمانية[2].

كما منح السلاطين العثمانيون الأجانب معاهدات وامتيازات تجارية للبندقية وغيرها من الدول الأوروبية[3]،ففي سنة 1517م، وقعت معاهدة بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية لتشجيع رعايا هذه الجمهورية على القدوم للإسكندرية بسفنهم وبضائعهم ومباشرة نشاطهم التجاري في جو من الطمأنينة والعدالة والأمن[4]،فهذه المعاهدة لا تعكس واقع موازي القوى بين الطرفين المتعاقدين ففرنسا هي الأضعف وهي التي تحتاج إلى مساندة الدولة العثمانية، ولكن الواضح أن المعاهدة انزاحت أكثر لصالح فرنسا كما لو أنها الطرق الأقوى، وهذه تعتبر ثقة عالية بالنفس من طرف السلطان العثماني ودولته، كما أنها تعبر عن تعاطف مع صديق وحليف لمساندته في وجه عدو مشترك[5].

فالمعاهدة قدمت أمورا إيجابية للفرنسيين لم تكن بنفس المستوى بالنسبة للرعايا العثمانيين وهذا ما جعل الأمور تنقلب وتتبخر فيما بعد[6]،بالإضافة إلى ما سبق من بنود

---

(1)–**راجوسا الإيطالية** :هي شبه جزيرة تقع على شاطئ بحر الأدرياتيكي، كانت هذه المدينة عام 1403–1809م عاصمة لجمهورية ارستقراطية وقد أثرت ثراء كبير من تجارتها مع الدولة العثمانية وقد أصبحت تسمى الأن بدورفيينيك، أنظر خلف بن دفلاف بن **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث 2008 صص80–83

(2)–العريض وليد صبحي: **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة دراسات** العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، 1997، ص148. اكملي عنوان المقال وضعيه بين شولتين، واكتبي عنوان المجلة بخط غليظ، أين العدد؟

(3)–بحري فائقة محمد حمزة عبد الصمد، أثر الدولة العثمانية في نشر الدين الإسلامي في أوروبا، مرجع سابق، ص112.

(4)–الشناوي محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية ج2، ص24. مكان النشر

(5)–بسام عبد السلام البطوكس: **الامتيازات الأجنبية لوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية حوليات آداب عين شمس**، م37، كلية الآداب جامعة عين شمس، 2009، ص165. مكان النشر

(6)–المرجع السابق: جواد العزاوي، ص163.

فقد اشترط فرنسوا الأول أن يكون لبابا روما وملك إنجلترا وملك اقيانوسيا الحق في الانتفاع بهذه المعاهدة لو أرادوا ذلك.

فقد أصبحت هذه المعاهدة بمثابة القاعدة لمعاهدات أخرى وفتحت الباب على مصرعيه أمام الملوك الفرنسيين الطامحين إلى تكوين إمبراطورية عظيمة التوسع خارج أوروبا خاصة بعد أن سيطر البرتغاليون والاسبان على الطرق التجارية المهمة في العالم، فكان التوجه نحو الأقاليم العثمانية كتعويض على ذلك وبالاستناد إلى بنود المعاهدات المبرمة، صار الفرنسيون ينظرون إلى هذه الامتيازات على أنها حق شرعي لا ينازعون فيه[1].

اتفاقية 1619م:

رغم ما شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية من توتر بسبب تهديم حصن الباستيون، إلا أن الفرنسيين كانوا يتطلعون دائما إلى أفق سلام مع الجزائر يضمن امتيازاتهم الاقتصادية ويحصن سفنهم التجارية من قراصنها فكانت وجهتهم دائما الباب العالي الذي تدخل هذه المرة أيضا لحسم الخلاف فأوفد صعوباته وهو سليمان شاوش مزودا بأوامر سلطانية تقضي الامتثال إلى مطالب فرنسا[2].

تعتبر أو معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، فلم تكن العلاقات قبل هذا التاريخ ترتكز على أية اتفاقيات أو معاهدات ثنائية، وأهم البنود التي احتوت عليها هذه المعاهدة هي:

1-تحترم المعاهدات المبرمة والمتفق عليها بين المملكتين من أجل السلم والراحة المشتركة لدولتهما بدقة.لدولتيهما

2- تتوقف مختلف عمليات القرصنة والتعديات، ولا يتعرض قراصنة الجزائر إلى سفن ومراكب فرنسا كما لا تتعرض إلى التجار الآخرين الذين يبحرون تحت الراية الفرنسية.

---

[1]-*H.D.DE Grammont .relation entreblafrace et la regenced algeren XVIIP18* صححي العنوان

[2]-جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا1619-1830، مرجع سابق، ص313.

3- لا يسمح لقراصنة دول أخرى أن يأتوا إلى مدينة الجزائر بأي فرنسي وإذا حدث وجيء به يطلق سراحه على الفور مع إرجاع سفينته وأمتعته.

4- لا يسمح جلالة الملك بتسليح أي سفينة بموانئ مملكته وتعرضها لمطاردة الجزائريين.

5- يتم إطلاق سراح جل الفرنسيين من أي منطقة كانوا، وكل الذين قبض عليهم تحت راية فرنسا، كما يتم إطلاق سراح جل أسرى مملكة الجزائر بفرنسا.

معاهدة 7 جويلية 1640م:

سبب إبرامها، الضغوطات التي مارسها السكان الذين رفضوا دفع اللزمة بعد تدمير الباستيون وتوقيف تجارتهم، وتمثلت هذه الضغوطات في ثورة ابن الصخري 1639م، جاءت هذه المعاهدة لتعلن السلم بين فرنسا والجزائر بعد الحالة الشبيهة بالحرب أعيدي صياغة كل الفقرة تكلمت في البداية عن المعاهدة والأسباب ثم الضغوطات ثم عدت المعاهدة(ركزي جيدا مع التعبير)حيث نصت على شقين[1]:

الأول سياسي: وينص على تبادل الأسرى الجزائريين الذين تم أسرهم من طرف السفن الفرنسية والفرنسيين الذين تم أسرهم في الباستيون، بالإضافة إلى استرجاع الباستيون.

- السماح للمراكب الفرنسية بالرسو في الموانئ الجزائرية.

أما الشق الثاني تجاري: لايوجد وصل بين الكلمتين فينص بالسماح لمباني الباستيون بترتيب منشآت عسكرية، وكان هذا الامتياز على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للجزائر[2].

معاهدة 1628م: تكتب قبل معاهدة 7 جويلية 1640 (ترتيب سنوات) من المفروض أن تصححيها قبل ان ترسليها أدى تزايد نفوذ إنجلترا في الجزائر إلى انتهاج فرنسا سياسة التقارب مع الجزائر، فلم تكن فرنسا تهدف إلى إعادة السلام فحسب، بل كانت تسعى إلى الفوز بالمكانة الأولى لدى حكومة الجزائر، غير أن حكومة الجزائر أكدت للمبعوث الفرنسي أن

---

(1)-الشيخ لكحل : **نشاط وكالة الباسيتون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17 م**، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013م، ص97. هل هي رسالة أم ماذا؟

(2)-جودي زكرياء: مقال سابق، ص43.

شروط الصلح ستكون مثل التي تمت مع إنجلترا، وهذه الأخيرة استمرت في عرقلة المفاوضات، فاتهمت المبعوث الفرنسي بحملة مزورة، وحتى بعد نجاحساسنونتابلونفي مفاوضاته، ولم بريطانيا المنافس الوحيد لفرنسا هناك اسبانيا وجنوة [1].

ورغم ما تضمنته المعاهدة من امتيازات إلا أنها لم تكن في مستوى طموح فرنسا إذ حرمتها من عدة مكاسب كانت تتمتع بها، مثل حرية نقل مختلف البضائع، كما فرضت على السفن الفرنسية التفتيش[2].

المبحث الثاني: موقف حكام الجزائر من المعاهدات

قامت الدولة العثمانية بمنح مجموعة من الامتيازات لفرنسا، لأسباب تم ذكرها سابقا، في عدة ايالات تابعة لها، خاصة الإيالة الجزائرية دون الرجوع لرأي حكامها، الشيء الذي أثار غضب واستياء بعض الحكام، بينما نجد أن البعض الآخر رحب بالفكرة ودعمها.

الداي أحمد باشا: الذي أبلغ قنصل فرنسا المتواجد في الجزائر في تلك الفترة سلطات وزارته أن الداي أحمد يشتكي من فرنسا في موقفها حول مسائل أربعة[3]:

- التوقف عن تقديم الهدايا القنصلية التقليدية.
- عدم ظهور التجار الفرنسيين في البلاد بالرغم من إلحاحات ومنهم كل التسهيلات الضرورية.
- عدم الرد على الرسالة التي وجهها الداي للإمبراطور بوشناق اليهودي بسبب التجاوزات التي ارتكبها ضد شريكه يعقوب بكري.
- تدخل القنصل "تانفيل" في النزاع القائم بين هولندا والجزائر.

---

[1]-عائشة غطاس: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17 (1619-1694)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1984-1985، ص13.

[2]-جمال قنان: مرجع سابق، ص75.

[3]-جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص188. **مكان النشر؟**

هذا القنصل الذي لم يحظى باعتراف من الداي أحمد باشا حاولت الدولة العثمانية التوسط لفك النزاعات بين الطرفين إلا أنها فسلت.

كما أثر الداي في تثبيت المعاهدات القائمة بين البلدين وعبر عن رغبته في دعم فرنسا[1] بعد فشل الوساطة العثمانية، وترتيب الأوضاع في أوروبا، وتحقيق نابليون لعدة انتصارات ضد النمسا، بروسيا، روسيا، هنا اعتبر بونابارت الظروف ملائمة لتصفية الحساب مع الجزائر.

ولا يبدو أن أحمد باشا قد بلغه شيء عن مهمة بوطان التجسسية ولا مشروع بونابرت ضد الجزائر.

أما موقف الداي علي باشا: فقد قام بإقرار وتثبيت المعاهدات المبرمة بما فيها المعاهدات التي تمنح استغلال امتياز الباستيون وملحقاته لفرنسا، فقد رأى تانفيل أن يثير هذه المسألة من جديد، فرد عليه بأنه سوف يتم عرض المسألة أمام الديوان ليقرر بشأنها ما يناسب.

لم تطل مدة حكم باشا حيث قتل بعد أربعة أشهر من تنصيبه وخلفه في الحكم الداي الحاج علي الذي سعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع فيما يخص علاقات الجزائر الخارجية خاصة الفرنسية منها، وكان يعمل من أجل مصلحة الدولة لا على حساب مصلحته الشخصية، والحاج علي باشا لم يقرر ولم يثبت المعاهدات المبرمة، فهذه الفترة أعقبت مشروع نابليون ضد الجزائر[2].

كما اشتكت فرنسا من كون الداي يرفض استقبال قناصلها وإقامة علاقات مباشرة معه، لكن فيما بعد اتفق الحاج علي مع لويس الثامن عشر وأكد له استعداد الجزائر للعمل بكل صدق وإخلاص من أجل دوام الصداقة بين البلدين، وبهذا يمكن القول أن موقف الحكام العثمانيين كان متباين بين مؤيد لهذه المعاهدات والامتيازات وهناك العكس.

---

[1]–جمال قنان: مرجع سابق، ص184.

[2]– المرجع نفسه، ص204–205.

المبحث الثالث: امتيازات سياسية اقتصادية دينية وقضائية

الامتيازات السياسية:

قبل التطرق إلى الامتيازات السياسية، لابد من التعرف أولا على أعضاء **بعضات** الدبلوماسية.

1- **القنصل:** خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر، كانت فرنسا هي السباقة في تأسيس قنصلية وذلك بالرجوع إلى طبيعة العلاقات الفرنسية العثمانية، من خلال التسهيلات **اليت** أقرتها الامتيازات منذ 1535.

ويعتبر العامل الأساسي الذي دفع فرنسا بإقامة قنصلية في الجزائر هو: المصالح التجارية والمتمثلة في المؤسسات التجارية بصيد المرجان والتبادل التجاري.

2- **نائب القنصل:** وحسب القرار الملكي الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1776م المتحصل عليه من أرشيف الغرفة التجارية برمسيليا، جاء في البند 10 منه، يحدد إقامة نائب القنصل العام في المغرب، وكل قنصل عام من الممالك الثلاث الأخرى حتى غذائه ومسكنه يكون إلى جانب القنصل، ويحق له حضور مختلف الاحتفالات العامة والقيام بجميع المهام إلى جانب القنصل الفرنسي في عنابة، نائب القنصل الفرنسي في وهران.

3- **موثق القنصلية:** وهو شخصية مهمة، يقوم بمسك سجل الاجتماعات وتقارير النواب عند انتهاء مدة عملهم والقرارات والأحكام التي يصدرها القنصل، التي يجربها التجار ويقبل ودائعهم، فهو سكرتير الأمة وحافظ أرشيفها.

4- **الترجمان:** هو الوسيط بين الفرنسيين وسكان البلاد، فهو قناة الاتصال في كل المفاوضات، كما يكمن دوره في الاستخبارات للمثلين الفرنسيين في الجزائر وعيون مستخدميه.

5-ملاحة المحايدين، وهي مسألة جد حساسة، ذلك أن أي إجراء غير عادي تتخذه فرنسا في هذا الصدد سيؤدي لا محالة إلى الأضرار بمصالح عدة أطراف، وبالفعل فقد بدأ

القناصلة الفرنسيون يتعرضون لسفن المحايدين ويحتجزونها مما عرض أمن الملاحة إلى اضطراب شديد، واستاء الجزائريين من ذلك، حيث أعلنت الجزائر عن غلق موانئها في وجه القراصنة الذين استولوا عن السفن المحايدة واعتبروها غنائم، هذا أثار غضب فرنسا لأن هذا سبب أضرار لمصالحها[1].

وذهب القنصل "جانيون سانت أندري" إلى التأكيد في مراسلة له لحكومته بأن الجزائر اتخذت هذا الموقف بوحي وتشجيع قنصلي كل من إنجلترا وأمريكا[2] درس الفرنسيين في الخارجية الأمر، وأكدوا على وجود خيارين للتعامل مع هذه المبادرة، التفاوض أو الحرب.

وكان الجو العالم الذي كانت عليه العلاقات بين البلدين أي بلدين؟ في الوقت الراهن لا يحمل أي مؤشر على وجود تورتر بين الطرفين، لأن الداي استقبل انتصارات القوات الفرنسية في شبه جزيرة ايطاليا بارتياح، وعودة جزيرة كورسيكا إلى الفرنسيين بعد جلاء الانجليز عنها، وقد أعلن الداي اعتباره للمورسكين رعايا فرنسيين.

ويعود الفضل للامتيازات السياسية الفرنسية في الجزائر حصول القنصل الفرنسي على مجموعة من الامتيازات السياسية في الجزائر ملخصة في التعليمات التالية: "إن الشكل الجديد لحكومتنا وغزو المتوسط من الانجليز واحتلالهم لجزيرة كورسيكا، وكذا إبرام الصلح بين الجزائر و الو.م.أ قد غيرت تماما طبيعة الأمور على الساحة الغربية، للمتوسط وهو ما يستوجب علينا تقديم مقترحات بهدف إدخال تغيرات على شكل معاهدات، فالعمل السياسي هوالكفيل بتحقيق هذه الغاية، ومن هذه الزاوية فهناك أشياء كثيرة لا بد أن تتغير"[3].

ومن حيث المحتوى فالتعليمات لا تهدف إلى أقل من قلب أسس العلاقات الدولية فهي تصب في المصالح الفرنسية "إن إبرام المعاهدة مع الولايات المتحدة هو حدث جد مضر بالنسبة لنا... وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه حتى الانجليز ليسوا مرتاحين لها" لذا

---

[1]– جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، ص70.

[2]– ن.م تقرير وزير العلاقات الخارجية للمديرية التنفيذية للداي، د.ت، نقلا عن جمال قنان، المرجع نفسه، ص70.

[3]–جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص69.

يجب على القنصل أن يبذل كل ما في وسعه لتقصير أجل هذا الصلح والعودة بالأمور إلى حالة القطيعة بين الجزائر وأمريكا.

ومن بين الحصانات الدبلوماسية للبعثات، تمتعهم بقسط وافر من الحرية والاستقلال، تمكينا له من أداء مهمته على الوجه المطلوب، وأي اعتداء يقع عليه يعتبر اعتداء على دولته وإهانة كرامتها، بوصفه ممثلا عنها: كما أن احترامه ومنحه الحصانات الدبلوماسية بعد تقريرا لأمته، ودليلا على حسن النوايا بين الدولتين.

وهذا ما نجده في الجزائر كونها دولة إسلامية، فلا يجوز الاعتداء عليهم ولا إهانتهم كما يتعرضون لدفع العشور في حالات محددة، وتسري هذه الامتيازات مدة مكوثهم في دار الإسلام، سواء كان ذلك في حالة السلم أو الحرب[1].

رغم كل هذه الامتيازات والحصانة التي تتمتع بها القناصل والرعايا وأعضاء البعثة الدبلوماسية إلا أن ذلك لم يمنع معاقبتهم بالسجن والضرب وحتى القتل في بعض الأحيان، في حال القيام بتجاوزات ومثال ذلك ما قام به القنصل الفرنسي دولان حيث حضر إلى مجلس الداي حاملا سيفه وهو ما عرضه إلى الإهانة من الداي الذي قال أنه إن تجرأ وأعاد نفس التصرف فلن يلوم إلا نفسه وقد يقطع رأسه.

2/ امتيازات اقتصادية:

تمكنت فرنسا في الحصول على قدر مهم من الامتيازات في مختلف الايالات العثمانية وفي مقدمتها إيالة الجزائر، ورغم ما يعاب عليه هذه المزايا فقد لعبت دورا في الانطلاقة الاقتصادية التي عرفتها الإيالة وباقي الأقاليم العثمانية، بعد التراجع الذي أصابها إثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح[2]، ومن أهم الامتيازات التي منحت لفرنسا معاهدة فيفري 1535م، التي حملت حملة من الامتيازات لفرنسا كانت على درجة كبيرة من الأهمية والتنوع، وبما أننا بصدد دراسة الجانب الاقتصادي فنذكر طبيعة الامتيازات التجارية والتي

---

[1]–فاطمة درعي، المقال السابق، ص ص460–461.

[2]–الغربي العالي: مرجع سابق، ص101.

تمثلت في أن تنعم فرنسا بسلام دائم مع الدولة العثمانية، طيلة حياة السلطان، ويجوز لرعاياه السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والإقامة في البلاد العثمانية قصد الإبحار بكامل حرية، وحرية البيع والشراء حتى في السلع الممنوع الاتجار بها، إضافة إلى إعفائهم من العوائد والضرائب والمكوس[1].

ويكتفي التجار الفرنسيون بدفع 5% كضريبة جمركية عن بضائعهم، كما يتم إعفائهم من كل الضرائب لمدة عشر سنوات الأولى من إقامتهم في الولايات العثمانية[2]، ثم تحصلوا في عام 1878 على إذن اصطياد المرجان في السواحل الشرقية بموجب أمر سلطاني.

شريطة أن يدفعوا مقابل ذلك رسوما متفق عليها ونتيجة لذلك تمكنوا من إقامة مركز تجاري[3]، ثم كانت معاهدة 1597م، نالت من خلالها فرنسا منع القضاة من مقاضاة قناصلها والتعهد بأن تحترم ولايات شمال إفريقيا المراكب الفرنسية، ثم تلتها معاهدة 20 ماي 1604، وفيها أعطيت فرنسا حرية رسو سفنها في مدينة الجزائر وصيد المرجان والسماح إلى رعاياها الحج إلى البيت المقدس، ثم في عهد السلطان محمد الرابع، قامت فرنسا بمفاوضات مع الباب العالي وتحصلت على امتيازات جديدة، تضمنتها معاهدة 5 جوان 1673م، تمثلت في تخفيض الضرائب الجمركية على البضائع 5% إلى 3% ويكون دفعها نقدا أو عينا مع السماح بالتعامل مع النقود الفرنسية في الدولة العثمانية وفك سبيل الركاب الفرنسيين الذين يتم القبض عليهم على متن السفن مع حفظ حوائجهم وعدم التعرض للسفن الفرنسية التي تحمل المواد الغذائية بين دولتين أجنبيتين[4]، وعقد نجاح الوساطة الفرنسية بين العثمانيين والروس والنمساويين،في معاهدة بلغراد1740م[5].

---

(1)–محمد فريد بك، المصدر السابق، ص211.

(2)–مراد جه دوسون، المصر السابق، ص212.

(3)– محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، 1966م، ص212–218.

(4)–مراد جهدوسون، المصدر السابق، ص214–215.

(5)–نادية محمد مصطفى، المرجع السابق، ص87.

ومن جملة الامتيازات كذلك إعفاء الخمور التي يستعملها الفرنسيون من الضرائب، وفي حالة ما أقيمت دعوة ضد فرنسي تكون مصارفها على من ينفعها[1].

لقد عرفت الامتيازات الفرنسية في الجزائر توسعا ملحوظا خلال القرنين 17و 18م، وذلك منذ سنة 1604م، في هذه السنة حصلت مجاعة في شمال إفريقيا وأجزاء من أوروبا الغربية، وتكفل أصحاب الامتيازات في حصن فرنسا بالجزائر بتصدير الحبوب إلى فرنسا، مما أدى إلى اضطراب كبير في الجزائر، نتج عنه اشتراك الانكشارية الجزائرية وسفن الرايس مراد في مواجهة الحصن وإخلائه، في المقابل منح لرياس شمال إفريقيا ومن بينهم الرياس الجزائريين حق إصلاح سفنهم في الموانئ الفرنسية وسراء المؤونة من الأسواق الفرنسية[2].

وفي عام 1624 تنازل السلطان مراد الرابع عن المناطق هي: القل والجبل الوردي وبونة وجبل زنجي حيث كانت منشآت حصن فرنسا وهناك مؤسسات أخرى.

حصن الباستيون: الترقيم؟هو حصن تجاري فرنسي يعرف ب *Bastion de far*، يقع على بعد 48 كلم شهر عبانة، حيث يتكون من بناية ضخمة تتكون من غرب لتخزين الحبوب والسلع[3]، كما يحتوي على ملحقات وهي تلك المراكز والموانئ الموجودة على طول الساحل حيث نجد: وكالة عنابة، وهي عبارة عن مركز تجاري يتميز بتجارة الشعير والخضر الجافة والجلود والعسل والشمع[4]، ووكالة العقل: وتعتبر محطة لاستخراج المرجان وتصدير الحبوب

---

[1]–مراد جه دوسون، مصدر سابق، ص215.

[2]–جون وولف، مرجع سابق، ص247.

[3]–وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تحقيق: عبد القادر زبادية، دط، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص141.

[4]–ج أوهاسترايت، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1722م)**، تر، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، دت، ص95.

والمواد الخام، وسطورة: يعتبر خليج سطورة من إلى المراكز الفرنسية لصيد المرجان، ورأس الوردي: يمتد داخل البحر ويقيم بهم موظفو الباستيون وبدار الجزائر أيضا[1].

لم تكتف فرنسا بحصن الباستيون فقط بل قامت بإنشاء شركات للاستفادة من الامتيازات التي تحصلت عنها حيث قامت بإنشاء شركة لانش 1561 كصيد المرجان وقد حققت أرباحاكبيرة، حيث أصبحت من أهم الشركات التجارية، إلا لأنهم لم تصمد طويلا بسبب رفض الجزائريونلأنه أخذ مظهر عسكري فقد حولته فرنسا إلى قلعة عسكرية انتهى بتفكيك الباستيون، على الرغم من محاولات الفرنسيون في إعادة بنائه[2].

شركة صانصون نابللون (1628-1633م) وشركة دي كوكيل لإعادة الباستون بعد قتل صانصون وشركة ارنوديس (1666-1676م)، حيث في هذه الفترة أعيدت العلاقات بين البلدين وشركة لافون شركة دوزو، شركة هيلي.

شركة الإفريقية 1714-1718، حيث قام حسين باي قسنطينة، بترخيص للفرنسيين استغلال الحبوب، عادت بالخير على فرنسا لكن سرعان ما أفلست.

شركة الملكية الإفريقية (1741-1794): التـرقيمتم إنشاء هذه الشركة في 22 فيفري 1741م، اتخذت القالة مقرا رئاسيا لها، وتمكنوا من احتكار السلع كالجلود والشموع والصوف[3].

- شركة وكالة الإفريقية 1794-1807 هنا سحبت الجزائر الامتيازات ومنحتها للإنجليز.
- شركة باري: قامت فرنسا باسترجاع الامتيازات بواسطة هذه الشركة حيث قامت بتعيين وكيل يرعى مصالحها في عنابة واستمرت إلى غاية 1830[4].

---

(1)-ج أوهاستريت، المصدر نفسه، ص96.

(2)-جمال قنان: **معاهدة الجزائر مع فرنسا (1519-1830م)**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص64

(3)-نصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص76.

(4)-نصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، الجزائر، ص218.

وفي عهد الدايات فقد ظهر تحول كبير التعبير العلاقات الجزائرية العثمانية حيث استطاع الدايات أن يحققوا نوعا من الاستقلال الذاتي فكانت أكثر ما سعت إليه فرنسا هو بذل المساعي الدبلوماسية الممكنة لنيل المزيد من الامتيازات في الدولة العثمانية وتجديد معاهداتها وفعلا تمكنت من ذلك، لكن هذه الامتيازات تعرضت لخطر حقيقي عندما احتل نابليون بونابارت مصر 1798م، غير أن نابليون تراجع في الوقت المناسب وطلب عوضا عن استجابة من مصر تجديد الامتيازات وتم ذلك بالفعل في 25 جوان 1802م حيث منحت فرنسا حق جديد وهو حرية الملاحة في البحر الأسود[1].

كما أن تقاليد الصداقة القديمة بين الدولة العثمانية وفرنسا أعطت للفرنسيين الحضانة اللازمة كما كانت حملة اكسماوث 1816م، وفي صالح فرنسا التي سارعت لاستزاد امتيازها التجاري في السواحل الجزائرية.

الامتيازات الدينية:

لم يكن للأجانب عامة وللنصارى خاصة أي أثر في سكان الدولة الإسلامية سواء أكانوا من النصارى أم من غيرهم، وإنما يشعر الجميع أنهم غرباء لا علاقة لهم بما يدور في داخل الدولة، فلما كان الخليفة سليمان القانوني أراد أن يحطم اتفاق الدول الصليبية عليه، ويفكك وحدتهم فأعطى ما اتفق معه امتيازات خاصة، وقدم لهم صلاحيات لم تكن موجودة من قبل، لم يحلموا بها أبدا. حيث عقد اتفاقية مع فرنسا عام 943هـ ومن سورها:

البند السادس:

- لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي، وإنما تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ولهم الحق باتباع شعائرهم.

[1]-مراد جه دوسون، مصدر سابق، ص216.

البند السابع:

- إذا خرج فرنسي من الدولة العثمانية وعليه ديون فلا يطالب بها أحد، ولا تطالب المملكة الفرنسية بذلك.

البند التاسع:

- ما يتركه الفرنسيون في الدولة العثمانية بعد وفاتهم تنقل أو توزع بمعرفة القنصل[1].

هذه الامتيازات التي تعود إلى السلطان سليمان القانوني والملك فرنسوا الأول أعطت حق الرعاية للبعثات التبشيرية والعناية بالأماكن المقدسة وترميمها، كما أعطت لهم الحق في استعمال اللغة الفرنسة وإنشاء الم_عاهد الدينية إلى جانب المسلمين، وكانت كل طائفة دينية لها مسؤول من رجال الدين يقوم بإدارة شؤونها كأعمال العبادة والتعليم والأعمال الخيرية[2].

واشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا ولملك انجلترا وملك ايقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة.

كما لا يحق للعثمانيين التدخل في شؤونهم، وإنما يكون ارتباطهم بالقنصل، وفي الوقت نفسه أصبح الفرنسيون يتصلون برعاياهم مباشرة.

الأمر الذي غاب عن الخليفة هو أن هذه الاتفاقيات أصبحت ملزمة لمن بعده وتعتبر طوقا في أعناقهم يقودهم إلى الهاوية[3].

وبالتالي بدأت الدول الأجنبية تتدخل في شؤون الدولة العثمانية عن طريق رعاياها من النصارى، كما أصبحت معنويات هذه الرعايا كبيرة بحيث لا يهتمون بالدولة أبدا ويتصرفون كما يريدون، الأمر الذي سبب إزعاجا للدولة وضعفا من خلال تحريضهم على التمرد وتأسيسهم للجمعيات.

---

(1)–أحمد شاكر، التاريخ العثماني، ص122.مرجع سابق

(2)–قيس جواد الغزاوي، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ص22–23.مرجع سابق

(3)–أحمد شاكر: مرجع سابق، ص127.

الامتيازات القضائية:

لقد تمتع القناصل الفرنسيون في الجزائر، وذلك باستغلال ما جاء في بنود المعاهدة، بحماية حقوق رعاياهم في الجزائر والدفاع عنها، وقد توسع القناصل الفرنسيين كثيرا في الدفاع عن مصالح حكومتهم.

ومن أهم الامتيازات القضائية نجد استقلال القضاء المسيحي عن القضاء الإسلامي، وأول من تمتع بهذا الامتياز هو القنصل "لافوري" حيث أصبح لهم الحق في التدخل في المنازعات التي قد تنشب بين الرعايا الفرنسيين والجزائريين والفصل فيها، وكان هؤلاء المجني عليهم لا يتم معاقبتهم وفقا لقوانين الإيالة وإنما توكل مهمة هؤلاء إلى القنصل، حيث جاء في البند الثاني والعشرون.

لا تعاقب أي أحد فرنسي ضرب تركيا أو أحد من السكان إلا بعد استدعاء القنصل ليدافع عن قضيته، وفي حالة هروب الفرنسي لا يمكن اعتبار القنصل مسؤولا عن ذلك.**الفقرات تكون منظمة مع علامات الوقف**

ولقد سمحت لهم المعاهدات التي وقعتها الجزائر وفرنسا بحق محاكمتهم والنظر في قضاياهم أمام الداي بحضور قناصل دولتهم والمترجمين الخاصين بهم وذلك ما تجلى في معاهدة أفريل 1536م التي فصلت في الشؤون القضائية إذ احتوت على خمسة بنود تحدد فيها مهام القنصل في الشؤون القضائية، وأعفى التجار من الخضوع للقانون العثماني وطبق عليهم القانون الفرنسي تحت إشراف ممثل فرنسا.

وفعلا طبقت كل الامتيازات وجعلت كل الأوروبيين الذين ليس لهم قنصل في الموانئ العثمانية يدخلون آليا تحت رعاية القنصل الفرنسي، وقد اعتبرت فرنسا هي الوصية الوحيدة على هؤلاء من خلال بنود المعاهدة التالية.**الفقرات وعلامات الوقف**

البند 1: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة على جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا، على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتها... [1].

السند 2: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير لممنوع الاتجار منها.

السند 5: لا يجوز للقضاة الشرعيين، أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية، أو الحكم ضد تجار أو رعايا فرنسا، بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين للحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم، وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه، يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية، وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنسي ضد بعضهما.

البند 6: لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم، فيما يختص بالمسائل الدينية، أمام القاضي أو السنجق بك أو الصوباتي أو غيرهم من المأمورين.

البند 9: يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها... [2].

---

[1]– زهود سميرة: **التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر العثمانية 1684–1830 فرنسا نموذجا**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2018–2019، ص108

[2] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والشرق العربي 1288–1916، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011، ص ص289–290.

من خلال ما سبق نستنتج أن الدولة العثمانية قامت بمنح امتيازات مختلفة داخل أراضيها وخاصة في الايالة الجزائرية، فنجد فرنسا هي أولى الدول الأوروبية التي استفادت من هذه الامتيازات وخاصة الامتيازات الاقتصادية حيث استغلت السواحل الجزائرية القالة وعنابة وغيرها وقامت بتأسيس شركات ووكلات مثل الباستيون الذي كان نافذة لبروز اطماع فرنسا ورغبتها في الحصول على المزيد من الامتيازات ولم تقتصر على الامتيازات الاقتصادية فقط بل تعدى الأمر ذلك وحصلت على امتيازات دينية تخص الاقليات والرعايا المسحيين في الجزائر وأصبح ممثلهم القنصل الذي تولى جميع أمورهم وحصل هو الأخير على مجموعة من الامتيازات فلم يحافظ على وظيفته السياسية فقط بل أصبح تاجرا أيضا.

كما أن هذه الأقليات تحصلت على مجموعة من الامتيازات القضائية التي سنرى في الفصل الثالث آثارها على الجزائر.

الفصل الثالث

آثار الامتيازات على الإيالة الجزائرية

1985
جامعة مد
سيلة
Univer
diaf - M'sila

الفصل الثالث:

آثار الامتيازات على الإيالة الجزائرية

1985

المبحث الأول: تأثير الباستيون في السيطرة على التجارة الخارجية

المبحث الثاني: دور القناصل في احتلال الجزائر.

المبحث الثالث: دور الأقليات الدينية في عمليات الجوسسة.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

منحت الدولة العثمانية جملة من الامتيازات لفرنسا، دون أن تكون له رؤية بعيدة المدى، أي ماذا سيحدث بعد تلك الامتيازات التي أصبحت عبئا ثقيلا على الحكام الذين أتوا من بعد، رغم أنى الدولة العثمانية منحتهم في حالة القوة إلا أن أثرهم كانت عندما ضعفت الدولة العثمانية فلم تستطع إيقاف تلك التسهيلات أو التراجع عنها، ومنها بدأت تتلاشى إلى أن تم تقسيم ممتلكاتها وذلك ما نجده في الجزائر حيث استغلى الفرنسيون البستيون وشركاته واستفادوا منه مع أن السكان الأصليين حرصوا على تلك التسهيلات، التي تمتع بها الأقليات الفرنسية في الجزائر، حتى أصبح الجزائري يريد أن يكون رعية فرنسيا ليسمح له بالتجارة والتنقل بكل حرية ودون أي صعوبات وممارسة الشعائر الدينية وتدعيم من الإيالة في المجالات الثلاث الاقتصادية والسياسة والدينية.

المبحث الأول: دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا

تعاقب على إدارة الباستيون تجار كبار، فالمفترض فيهم أنهم يحرصون كمال الحرص على توطيد أجواء السلام بين البلدين، إلا أنهم لم يكونوا يمتلكون الحنكة السياسية، كما أنهم لم يكونوا يتمتعون بنفوذ قوي داخل البلاط الفرنسي وقد أثرت وكالة الباستيون بموظفيها وأنشطتها على العلاقات السياسية والتجارية وحتى الاجتماعية بين البلدين[1].

1- أثر الباستيون على العلاقات السياسية:

رغم الصنعة التجارية لوكلاء الباستيون، إلا أنهم كثيرا ما كانوا يقحمون سواء راغبين أو مرغمين، في العلاقات السياسية بين البلدين، حيث لعبوا في الكثير من الأحيان دور الوسطاء، في المفاوضات لعقد اتفاقية ثنائية أو لتوظيف الأزمات التي كانت تعصف بالعلاقات بين الطرفين من حين لآخر.

أما سانسونلودباجفقد قدم إلى الجزائر مرفوقا بالأبدان، المكلف بمعالجة ملف الأسرى مع السلطات الجزائرية، ورأينا بأنه بعد أن تيقن بأن مهمته آيلة إلى الفشل اضطر للتركيز

[1]- الشيخ لكحل، مرجع سابق، ص104.

على قضية الأسرى، فاقترح الإفراج على 342 أسيرا فرنسيا مقابل 68 أسيرا جزائريا، **كلكن** الجزائر رفضت هذا التبادل غير المتكافئ[1].

كما أن أهم موضوع ركز عليه دي كوكيل في مفاوضته لعقد معاهدة 1640 مع يوسف باشا هو قضية الأسرى، بل إنه وعد بتحرير 36 جزائريا مأسورين في مدينة تولون و20 آخرين قبل التوقيع على معاهدة 1640م، إلا أن توماس بيكلي شد على قاعدة أسلافه، حيث قام بأسر 70 جزائريا.

وهكذا يتبين لنا أن قصية الأسرى كان من ضمن اهتمامات مديري الباستيون رغم دورهم في التجارة، وتصديهم لموضوع الأسرى كان بسبب ضغط التيار الديني المتعصب[2].

2- دور الباستيون في النزاعات لعسكرية:

لا يختلف الباحثون عن كون الامتيازات في ظاهرها أداة لتحقيق مصالح اقتصادية إلا أن الحقيقة غير ذلك، إذ استطاعت فرنسا بفضل التواجد الدائم لرعاياه بالجزائر بغرض التجارة الأسرى والقناصل يوفر لها أداة للجوسسة وتنفيذ مخططها الاستعماري الذي ظلت تصبوا إليه سنين طويلة[3].

ومن أجل تحقيق تلك الغاية سخر هؤلاء الرعايا الذين كانت تبعث لهم في صورة مندوبين عنها من أجل استغلال الامتيازات، بذلوا كل ما في وسعهم، بدءا من كتاب التقارير إلى غاية المحاولات المسلمة الفعلية، واتضح لنا ذلك من خلال ما خلفه لنا الأرشيف من استغلال تلك الامتيازات من خلال التقارير، مراسلات، خرائط ومذكرات...

كشفت لنا خبايا فرنسا ونيتها في احتلال الجزائر، إلا أن استطاعت فعلا من خلال تطبيقها للحصار البحري بدءا من 16 جوان 1827م، الذي ضرب الشواطئ الجزائرية طيلة

---

(1)- الشيخ لكحل، المرجع السابق، ص104 .

(2)- الشيخ لكحل، المرجع نفسه، ص104.

(3)- **لعريس** اسمهان، "**أرشيف الامتيازات الاقتصادية ودوره في كتابة تاريخ الجزائر العثماني الدفاتر اليومية للشركة الملكية الافريقية** "نموذجا"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 12 جانفي 2015، جامعة وهران، ص105.

ثلاث سنوات سبقت نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج يوم 14 جوان 1830م وبدأ الحصار بعد شهر **ونسف** من فرض الداي حسين إعطاء قرصنة للأسطول االفرنسي الراسي ساحل مدينة الجزائر[1].

إذا تعود هذه المشاريع إلى الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون سواء كانوا تجارا أو قناصلة أو أسرى، ضف إلى ذلك مجموعة من المشاريع جاءت لتعزيز الحصار كمشروع دي لافروني 1827م ومشروع اللجنة العسكرية في 14 أكتوبر 1828م[2].

الحرب النفسية:

عادت التوترات بين البلدين ومن بين أسبابها قضية الأسرى التي بقيت عالقة، حيث لم تلتزم فرنسا بما جاء في المعاهدة سابقة الذكر، ولم ترد على رسائل الداي التي كان يرسلها إلى سينيلي، بخصوص الأتراك والجزائريين العالقين في السفن الفرنسية، ما أدى بحاكم الباستيوندونيسدوسو مراسلة الداي وحثه على السلام، فكان الرد أن يهتم بتجارته وترك السياسة للرجال الذين يحكمون.

فسر الأستاذ جمال؟؟موقف دوسو، بأنه دور تضليلي مستخدما في الحرب النفسية وهذا ما نستنتجه من رسائله التي قام بإرسالها إلى الديوان عن طريق ترهيبهم وتخويفهم من الحرب ضد فرنسا، وهذا بتهويل الاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها بلاده في طولون، كما قام بإمداد حكومته بالمعلومات عن الجزائر فيما يخص الأمور العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وقد جاء في رسالة دوسو ما يؤكد تخويف الجزائريين على أن الحرب ستكون جد وخيمة على الايالة[3].

---

[1]– صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، ص187.

[2]– نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص321.

[3]– جودي زكرياء، **دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 18**، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، المجلد4، العدد الأول، جانفي، 2022، ص39.

من كل ذلك نستنتج أن المطامع الفرنسية في الاستلاء على الجزائر[1]، لم تكن ولدية القرن التاسع عشر، وإنما تعود على الأقل إلى عهد شارل التاسع الذي لم يجد غضاضة في استغلال الظروف الدولية الطارئة بعد معركة لبانتي، ليفصح عن نيته في ضم الجزائر إلى ممتلكاته سنة 1572م، بداعي حمايتها من الخطر الاسباني، الذي لا يملك حتى دفعة لتقدمه، وتحويله على انتقاض الجزائريين ضد الحكم التركي، بعد ادعائه بوصول طلبات هؤلاء للدخول تحت عربته.

إن العلاقات الجزائرية الفرنسة، خلال القرن 16م، كانت في عمومها هادئة وإن لم تصل إلى درجة الوئام، رغم التحالف العثماني الفرنسي، وذلك بسبب توجس الجزائريين الدائم من المسحيين، كما أن الفرنسيين لم يجدوا غضاضة في استغلال الظروف الدولية لتوسيع نفوذهم في الجزائر، وزيادة امتيازاتهم فيها[2] الاقتصادية والسياسية والعسكرية[3]والتحسسية؟؟أيضا، وقد حظيت هذه البعثات بالحماية والحضانة التي ضمنتها لها الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة عكس البعثات الدبلوماسية الجزائرية التي كانت ترسل إلى الدول الأوروبية والتي كانت تعرف بالسفارة والتي لم تكن دائمة مثل البعثات الأوروبية بل كانت ترسل لتحقيق هدف معين خلال فترة محددة، كما أن السلطة العثمانية ف الجزائر والدولة العثمانية لم تكن تهجم بإرسال قناصل دائمين لمختلف الدول[4].

---

(1)– إدريس ناصر، مرجع سابق، ص348.

(2)–الشيخ لكحل، مرجع سابق، ص40.

(3)–يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل، تركيا، 1988، ص 300

(4)– درعي فاطمة، **أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني وحصانتهم**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد9، عدد1، جوان 2018، ص122

المبحث الثاني: دور القناصل في احتلال الجزائر:

الامتيازات الأجنبية هي واحدة من النظم التي تسللت إلى الدولة العثمانية بداية القرن 16م، وكانت عاملا هاما من عوامل ضعفها، فقد لعبت دورا كبيرا في تاريخ الدولة العثمانية إذ عرقلت جهود الإصلاح والتقدم في شتى المجالات.

فالدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها فرنسا كانت لا تنفك عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية[1] بطرق وأساليب مختلفة وذلك استنادا إلى نظم الامتيازات الأجنبية، كما عانت المنطقة العربية، وخاصة الجزائر من تبعات هذه الامتيازات كالانقسام والفرقة والمذابح كما حدث في بلاد الشام[2].

فالدولة العثمانية لم يكن بوسعها آنذاك إلغاء أو تعديل هذه الاتفاقيات التي اعتبرتها الدول الأوروبية بمثابة حقوق مكتسبة لها ولرعاياها خاصة بعد الضعف التي وصلت إليه.

فقد أصبحت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تفسر الامتيازات بما يخدم مصالحها ويتماشى معها، دون الرجوع إلى موافقة السلطان العثماني[3] أو حتى أخذ رأيه.

ومن جهة أخرى فإن تقييد الدولة العثمانية بنظام الامتيازات قد جعل من سفراء الدول الأوروبية في الأستانة شركاء للدولة في قراراتها السياسية، ففرنسا بعدما احتلت الجزائر 1830م بدعوى حماية المسحيين من الدروز [4]، وقد نالت تأييد بقية الدول الأوروبية في ذلك، وكان هدف فرنسا من وراء ذلك إفهام الدولة العثمانية بأنها تشاركها في شؤونها

---

[1]–محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان ص579.

[2]–زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار الميسرة، عمان الاردن، 2010، ص292

[3]–**الدروز**:فرقة اسماعيلية فاطمية تأمن الحاكم بأمر الله الفاطمي، يرتكز تواجدهم في سوريا ولبنان دخلت في صراع مع طائفة مسيحية كاثوليكية مامهد للتدخل الاجنبي، أنظر محمد حسين نصار ص1502.

[4]–قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص27.

الداخلية مادام الأمر يتعلق بالمسحيين التي منحت الدولة العثمانية نفسها حقوقا للأوروبيين بحمايتهم[1].

فقد غدت الامتيازات الأجنبية ومنذ عام 1718م تمنع من قبل السلاطين بقصد البحث عن حليف أوروبي نتيجة المواجهات والضغوطات التي كانت تواجه الدولة بينما كانت في الماضي عملا فرديا واختياريا من قبل السلطان يبرز فيه صداقته وبيده حق تجديدها أو إلغاؤها أو تعديلها، أي كانت تعكس التفوق الإسلامي على الأطراف الأوروبية مجتمعة ثم انقلب الحال فباتت أوروبا هي التي تملي شروط المعاهدات والتي كانت قد اكتسبت صفة الاستمرارية والتبادلية الثنائية وليس الأحادية التي غالب على الاتفاقيات السنوات الأخيرة[2].

لقد عملت فرنسا، منذ توقيعها معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية على إرسال ممثل لها في الجزائر، وقد أصبح هذا المطلب أكثر إلحاحا مع تأسيس المراكز التجارية الفرنسية في شرق الجزائر، ذلك أن التجار والرعايا الفرنسيين العاملين في هذه **المراكزة** كانوا إنما يبحثون عن من يمثلهم ويرعى مصالحهم في الجزائر.

ورغم التقارب العثماني الفرنسي، إلا أن التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر قد تأخر بسبب رفض الجزائريين المتكرر لأي تمثيل مسيحي فوق أراضيهم، وذلك بسبب الحملات الصليبية التي كانت تتعرض لها الجزائر.

وقد بذلك الفرنسيون جهودا كبيرة من أجل تثبيت قنصل لهم في الجزائر، وذلك بواسطة سفرائهم في اسطنبول وتمكنوا بالفعل من التمثيل الدبلوماسي في الجزائر، من أجل خدمة مصالح التجار الفرنسيين وللحد من اعتداءات الجزائريين على السفن الفرنسية[3].

---

(1)–عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2004ص40

(2)–الشيخ لكحل، المرجع السابق، ص35

(3)–**المرجع نفسه**، ص35

لكن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تكن مستقرى وبسبب حدوث أزمات مثل أزمة "سيمون دانس" الذي قام بحجز سفينة تحمل رهبان جزويت خارج فرنسا كانوا على وشك الوقوع في الأسر، اتخذ منهم وسيلة لعودته إلى مرسيليا واتصل بملك فرنسا سرا، وتفاوضا مقابل ذلك على سلامة الفرنسيين ولقي هذا العرض قبولا من الطرفين، وكاعتراف من داسنر بهذا التصنيع سلم الحاكم الإقليم "الدوت دوغيز"، مدفعين من النحاس **أميرا له** حينما كان يعمل بالبحرية الجزائرية، فردت الجزائر اتجاه خيانة هذا الفرنسي بإطلاق العنان لمدافع رياس البحر مستهدفة السفن الفرنسية وأسر حمولتها ورعاياها، وعلى إثر هذه الحادثة كثر عدد الأسرى بمدينة الجزائر [1].

مما سبق يتضح أن الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية آنذاك كانت في صور لتكوين فاقتصر نشاطها على القنصلية والقنصل في إبرام المعاهدات ويرجع إلى معاهدة 21 مارس 1618م، حيث تمكن القنصل "فرانسوا شي" (1618-1624م) من عقد معاهدة ومما جاء فيها توقيف عملية القرصنة ضد المراكب الفرنسية وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين.

إلا أن توقيع هذه المعاهدة لم ينه المشكلة وإنما زاد في توتر العلاقات، ولجأت فرنسا للتخفيف من حدة هذه التوترات باختيار أحد أعيان كورسيكا، "سانسون نابللون" الذي أوكلت له مهمة إبرام الصلح سنة 1626م، حيث اشترى تلك المدافع وأعادها للإيالة 1628م، وانتهى الاتفاق باحتكار التجارة وصيد المرجان من قبل التجار الفرنسيين.

إضافة إلى الاتفاقية الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية حصلت فرنسا بموجب معاهدة 7 جويلية 1640م على حق استغلال الباستيون، الذي تحدثنا عنه سابقا، وقعها المبعوث الفرنسي دوكيل 1673م، وأبرز ما جاء فيها:

---

[1]- جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1800**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص ص63-65.

حرية السفن في الموانئ الجزائرية مع ضمان الأمن، السماح بإقامة مباني للمراكز التجارية وتحصينها[1].

وانطلاقا من هذه البنود يظهر لنا جليا الطابع القاري لهذه المعاهدة التي يتوقع منها المحافظة على سير العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلا أن حملة الأميرال "دو بوفور" على مدينة جيجل عادت بالعلاقات إلى نقطة الصفر وأدخلت الطرفين في حالة حرب[2].

وفي سنة 1665م قاد دوبوفور حملة بحرية ثانية ضد مدينة الجزائر وشرشال لتغطية الفشل السابق، وفي سنة 1565 وقع الطرفان اتفاقا مؤقتا لنهاية المشاكل **بنهما**، واتفقا على تبادل الأسرى، وأعلن هذا الاتفاق ارجحية[3] القناصل الفرنسيين على غيرهم من القناصل الأوروبية الأخرى، واستأنف الباستيون نشاطه ، لكن فرنسا لم تكن مخلصة في هذا الاتفاق التي قبلت به مؤقتا بسبب انشغالها في حروب القارة الأوروبية، وساعد القنصل الأب "جان لوفاتي" (1673-1680م) على تحسين العلاقات، وكان موضع ثقة الدايات الذين قدروا رغبته في إحلال السلام بين البلدين، فسعى لايقاف حملة فرنسية أخرى سنة 1683 غير أنه فشل، أضيف إلى بنود المعاهدة السابقة تخلي مسؤولية القنصل الفرنسي عن ديون مواطنيه على أن يطبق الصلح لمدة عام.

كما عقد امتياز التجارة يوم 26 أكتوبر 1817م، الذي زاد في تأكيد حقوق الرعايا التجار والمؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري، وطغى نهاية هذه العشرية الجو السياسي مشكل ديون فرنسا فالحصار البحري وانتهى الأمر باحتلال فرنسا للجزائر[4].

---

(1)- خديجة حالة، **الجاليات الاوروبية في الجزائر ابان العهد العثماني 1700-1830**، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم التاريخ، الجامعة الافريقية، أدرار 2012-2013، ص31.

(2)- مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العلمية قبل 1830م**، ج2، ط1، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982، ص10.

(4)- خديجة حالة، مرجع سابق، ص36.

المبحث الثالث: دور الجاليات الدينية في احتلال الجزائر:

يرجع وجود الجاليات الجزائرية بالجزائر إلى العهد العثماني **بالنواة** الأساسية لبروز مدينة الجزائر، فلطالما كانت مدينة الجزائر طيلة الفترات التاريخية جامعة محاضنة لعديد العقائد والأقليات الدينية وسط المجتمع الجزائري مشكلة فسيفساء اجتماعية وثقافية انصهرت في بوتقة الدولة العثمانية خاصة فئة اليهود التي كان لها تأثير كبير داخل الايالة، فماذا اندس الجالية الدينية لفرنسا لتحتل الجزائر 1830م.

مفهوم الجالية:

اشتقت معالم اللغة العربية لفظ جالية من الفعل جلا وجلا القوم عن أوطانهم يحلون وأجلوا إذ خرجوا من بلد إلى بلد وفي حديث الحوض يرد على رهط من أصحاب فيحلون عن الحوض، وهكذا روى عن بعض الطرق أي ينفقون ويطردون، وجلا لقوم عن الموضع وجلا جلاء وأجلو تفرقوا والجلاء من الخوف والجالية أهل الذمة[1].

وقيل لأهل الذمة جالية لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب لما تقدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم، فسموا جالية ولزمهم هذا الأمر أينما حلو[2].

ولم يقتصر توافد الجاليات إلى الجزائر على الجاليات المدينة من تجار يسعون وراء الربح والفوائد فحسب وعلى أسرى دفعت بهم الظروف للتواجد على هذه الأراضي بل كذلك توافد إليها فئة أخرى وهي رجال الدين مسحيين ومبشرين دبلوماسيين لدولهم وممالكهم فدخولهم إلى الجزائر كان سلبيا لأن الايالة شهدت نشاطا أوروبيا على سواحلها ومدنها الرئيسية ما جعلها مركز يجذب المسيحية والمسحيين من البلدان المغاربية الأخرى.

---

(1)– محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط الالكتروني**، ج1، موقع الكتاب، ص1640. ينظر: ينظر: موقع .http//www.omelketan.net

(2)– جلال الدين بن منظور، **لسان العرب**، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003، ص188.

ونقصد بالجالية الدينية رجال الدين المسحيين الذين غادروا أوطانهم في أوروبا وأتوا ليستقروا على هذه الأرض المختلفة عن جنسهم ولغتهم ودينهم وقد ظهر في الإيالة الجزائرية نوعين من رجال الدين هما:

رجال الدين المرافقين للجالية الدبلوماسية والتجارية وقد أرسلتهم الهيئات المشرفة على التجارة من أجل إرضاء الحاجات الدينية والروحية للمواطنين وكان لهم دور كبير في الفصل في القضايا والنزاعات التي تحدث بين مواطني بلدهم بالاشتراك مع القنصل.

والنوع الآخر هم رجال الدين المبشرين على الهيئات القنصلية والمؤسسات بالجزائر[1] فالحاجيات الدينية الأوربية لم تكن جديدة آنذاك فقد تواجدت قبل ذلك فالجالية النصرانية كانت تتشكل من المرتزقة والتجار والأسرى بالدولة، **الربانية** وكانت تطلب حضور رجال الدين ممثلين على الكنيسة الرومانية لإقامة الشعائر الدينية المسحية فكان رجال الدين المسحيين يعملون على تلبية الحاجيات الدينية والروحية للجاليات وارتبط جود رجال الدين بالاحتلال الاسباني حين قدموا لفدية أسرارهم، كما ارتبط وجود بعضهم بالتجار لكن وجودهم كان لفترة زمنية محددة وشكلوا بذلك جماعة صغيرة لها القدرة على التنقل دون الإقامة، مشكلين بذلك مع القناصل اتحادات للتعاون والتنسيق الديني والسياسي.

دور الجالية اليهودية في احتلال الجزائر 1830:

اليهود هم قوم موسى عليه السلام، ينتهي نسبهم إلى سيدنا إسحاق كتابهم الثورات وهو عقيدة وشريعة ثوراتهم الجالية كتبها عزر الوراق قبل المسيح ب545سنة، وهي غير التي أنزلت على سيدنا موسى، وقد أضاف إليها حكماؤهم التلموذ بعد سيدي سليمان وقعت ردة دينية وعودة إلى الوثنية فتري ملوكهم في الكفر وأحدث أخبارهم دينا جديدا[2].

---

[1]– عبد العزيز فيلالي: **تلمسان في العهد الزياني**، ج1، الجزائر، 2007، ص192.

[2]– علي سامي النشار، **نشأة الفكر الإسلامي**، ط8، دار المعارف، القاهرة، 1981، ج1، ص ص64-65.

وهي ديانة عنصرية مرتبطة بشعب معين مغلقة، فهي دين وقومية معا، وهو ما أدى بهم إلى التعالي باعتبارهم شعب الله مختار فهم وحدهم البشر، فطبيعتهم خاصة كعرق مرتبط بكتاب مقدس يقوم على الحط من الآخرين، يعتمد العنف والإرهاب.

وجدوا في الجزائر مقاما طبيا، وذلك بعد التسامح الديني مع المسلمين واستقروا في المدن الجزائرية مثل: تسلمان، وهران، العاصمة، وقسنطينة وحتى الصحراء.تحذف لأن موضعك ليس اليهود

وكان لهم تأثير قوى حيث اشتغلوا في عدة مناصب من بينها الترجمة لأنهم يتقنون عدة لغات ما سهل عليهم الاطلاع على أسرار الدولة الوصول إلى مراكز التأثير السياسي كالإدارة والقنصلية والاستشارة، ومن ذلك فإن داي الجزائر عين إبراهيم بوشناق ووزيرا له لدى فرنسا وناتان بكري قنصلا له في مرسيليا و أخاه قنصلا في ليفورنا واتخذهم مستشارية[1].

كما وصل اليهود إلى القرار وسيطروا على جل الأنشطة واحتكروا التجارة وذلك تحت حماية الداي وقناصل فرنسا، الأمر الذي دفع بهم إلى إنشاء شركات ومحلات كبرى في الجزائر فصار لديهم نفوذ كبير وأصبحوا يتحكمون في الاقتصاد الجزائري تحكما خطيرا مما كان له آثار وخيمة وخطيرة على البلاد مسيطرين بذلك على الأسواق الجزائرية، هذه الأدوار الرئيسية التي أضحى اليهود أهلا لها في نظر حكام الجزائر العثمانيين كانت سببا مباشرا في جر الدولة الجزائرية إلى مستنقع،؟؟وأصبح بذلك مجالا خصبا لبروز العديد من الدسائس والمؤامرات جندها.

فالايالة الجزائرية "بينتها" الزائدة عن اللزوم وتغليب مصلحتها الشخصية لحكامها العثمانيين[2]أبحرت غير مدركة نحو حتفها من طرف التجار والسماسرة اليهود الذين كانوا سببا مباشرا أبحرت غير مدركة نحو ..... من طرف التجار والسماسرة اليهود والذين كانوا سببا مباشرا في تأزم العلاقات بين الجزائر والحكومة الفرنسية من خلال تخصيصهم

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص146.

[2]– جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، 1830/17م، منشورات onep، الجزائر، ص280.

من قبل القنصل الفرنسي بمهمة البحث عن الذرائع والمبررات التي من شأنها تفجير الأزمة بين الطرفين[1] وسعيا منها من في تنفيذ المهمة الموكلة للتاجرين اليهوديين بكري وبوشناق.

وترجع أولى بدايات الوصاية الغربية على الأقليات الدينية إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وبالتحديد إلى معاهدة 1553م، التي وقعها مع هنري الثاني بخصوص الحرب البحرية، حيث نصت المعاهدة على بند يسمح فيه السلطان لسفير فرنسا آنذاك دارمون بزيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان وجعل الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة تحت حماية فرنسا[2].

لتتوالى بعدها التنازلات أيضا في عهد السلطان أحمد خان الأول لتحصل فرنسا على ترخيص رسمي للعمل التبشيري داخل الإيالة الجزائرية.

كما قررت في عهد لويس الرابع عشر أن تثبت الحماية الفرنسية الكاثوليكية في الدولة العثمانية وتصبح بذلك حقوق تتضمن بذلك الثبات في الدولة.

كما عملت فرنسا على اعتراف الجزائر لفرنسا باحتكار النفوذ الكاثوليكي بالشرق، فهم لم يطلبوا هذه الحماية كامتياز وإن بقيت في أيديهم سلاح ديني، إلا أن لويس الرابع عشر قرر تحويلها إلى أداة سياسية يستطيع من خلالها احتلال إيالة الجزائر قدم السفير الفرنسي الجديد دونواتيل مذكرته إلى الباب العالي التي تلخص مخطط لويس الرابع عشر في الشرق[3] وتضم البنود التالية:

البند 1: استنادا إلى الصداقة القديمة فإن الامبارطور الفرنسي هو حامي المسيحية بالقرب من سموه أو يطالب أن يبقى الدين المسيحي ممارسا الآن في الإمبراطورية العثمانية.

البند 2: أن يحافظ على الأساقفة اللاتين رعايا السلطات وغيرها في مناصبهم وأن يعطوا الحرية في ممارسة دينهم.

---

[2]– قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص86.

[3]– ليلى الصباغ، مرجع سابق، ص792.

البند 3: أن تعاد إليهم الأماكن التي اغتصبها الروم ولاسيما المغاربة التي ولد فيها المسيح، وطريق الجلجلة وجميع ما كانوا يملكون.

البند 7: أن يبقى الكبوشينواليسوعيون وغيرهم من رجال الدين الفرنجة قبلوا في الإمبراطورية احتراما لجلالة الملك في أماكنهم وأن يمارسوا وأن يمارسوا شعائرهم بكل حرية، وأن يأذن لهم بتعليم أبناء المسحيين[1].

بند 12: أي أن بعض رجال الدين في أي مكان كانوا فيه في الإمبراطورية العثمانية من الجزية وجميع الضرائب العامة الأخرى العادية وغير العادية.

فالامتيازات الدينية تعتبر من أهم عوامل سقوط الدولة العثمانية فهي بمنحها هذه الامتيازات جعلت هذه الأقليات تشعر بالفوقية على الدولة ما منحها ثقة أكثر في النفس فصنعت بنظرهم هيئة الدولة ما أدى إلى قيامهم بمجموعة من التمردات والتآمر على الدولة والخروج على طاعتها وذلك بغية الاستقلال عنها[2].قد كان الفرنسيون عند كل امتياز تجاري جديد ينزعونه من الدولة العثمانية يطالبون بامتياز ديني مقابل وسط غفلة خطيرة من السلاطين الذين لم يكونوا يقدرون تماما آثار مسلسل التنازلات المستمر.

كما أن احتفاظ الأقليات الدينية بحسناتها ولغاتها كان من أهم العوامل التي تمحض عنها التدخل الأوروبي في الأراضي العثمانية في عصور الضعف والانحطاط فأصبح يطلق عليهم اسم "المحسن"[3] وذلك بموجب الاتفاقيات كما تمكنت الأقليات الدينية من التخلص من سلطة العثمانيين يحكم تعاملهم التجاري مع الجاليات الأوروبية وفق نظام الامتيازات، هذا النظام سعت فرنسا إلى التمسك به وعملت من أجل إظهار للعالم أن المسحيين يتعرضون للمضايقات وكذا الأخطار وأنهم تركوا دون حماية ذلك من أجل لفت أنظار الرأي العام العالمي.

---

[1]– المرجع نفسه، ص793.

[2]– حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص124.

[3]– ليلى الصباغ، مرجع سابق، ص862.

فمنح الجزائر الامتيازات الحماية كان له الأثر البالغ في التدخل الأوروبي في شؤون الدولة فأصبحت القوى الأوروبية خاصة فرنسا لها نفوذ كبير داخل الدولة العثمانية وذلك من خلال رعايا الكاثوليك والبروستانت فأصبحت بذلك قيودا طوقت عنق الدولة العثمانية[1].

تمكنت الأقليات الدينية من التخلص من سلطة العثمانيين بحكم تعاملهم التجاري مع الجاليات الأوروبية وفق نظام الامتيازات[2]. ثم إن مساندة الدول الأجنبية ساعدت على قصر الرواج والازدهار الاقتصادي على فئة النصارى دون المسلمين، علاوة على نشاط الجمعيات االقومية والاستلاء النصيرية مما مكن الأقليات النصرانية من إيجاد وضـــعها متميـــز وقوي لها داخل البلاد[3] مما زاد الوضع خطرا وأصبح يهدد مصر الدولة بكاملها كما أن الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا قد أساءت استخدام الامتيازات الأجنبية وتوسعوا فيها وتجلي ذلك في إدخال الآلاف من نصارى الدولة تحت حمايتهم[4]، كما منح بعضهم الهيئات الأوروبية وجوازات سفر بعدما تمكنوا من احتكار العديد من الجوانب الاقتصادية بواسطة الجاليات الأرمينية واليهودية واليونانية التي سهرت على رعاية وخدمة مصالح تجار فرنسا.

فأوروبا استغلوا تساهل الدولة العثمانية في نظام الامتيازات لتمكين الكنائس النصرانية بشتى مشاربها وكذلك الجمعيات التنصيرية في أراضي الدولة العثمانية.

فالتوسع الاستعماري كان له وجهان اقتصادي وسياسي، وكان النشاط التنصيري جزءا أساسيا من هذا التوسع الأوروبي.

---

(1)– ياسر عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص15-16.

(2)– المرجع نفسه، ص15.

(3)– سليماني بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1411هـ، ص226.

(4)–Rodoriedausion.Reform in the ottoman empire 1856/1876 princelon university press new jersey 1963p73 تصحح

دور الأسرى في عمليات الجوسسة:

لعبة فئة الأسرى دورا كبيرا في عملية الجوسسة، حيث سمح لوجود أعداد كبيرة منهم في مراكز القوة في الجزائر بتدوين معلومات وتقارير مفصلة عنها، وكانت أغلبها تشجع على ضرورة غزو الإيالة الجزائرية

لك في إطار الحرب السرية المعلنة ضدها منذ زمن بعيد معتمدة على الدسائس، فلا يوجد فرق بين جندي مسيحي وجاسوس ما عدا أن الاول عدو ظاهر والثاني متخفي[1].

كما أن للرهبان والقساوسة دور كبير في الجوسسة نتيجة تقربهم من الحكام والمحكومين، فاستطاعوا بذلك التعرف على نقاط الضعف والقوة داخل إيالة الجزائر كما درسوا عادات وتقاليد الجزائريين وفق تقارير أرسلت لبلدانهم الأصلية تبث الحقد الصليبي المسيحي ضد الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبذلك نصبوا أنفسهم منظرين للحملات الأوروبية الحربية ضد الجزائر.

ويعتبر القساوسة عيون الدول الأوروبية في الجزائر، لذلك عملت هذه الدول على استثمار تقارير هؤلاء القساوسة فور قدوم أول فرصة لاحتلال الجزائر، فالفرنسيون بعد معركة نافارين استخرجوا من خزائن أرشيفهم التقارير والتنبؤات التي كتبها أساقفة حول الجزائر خاصة تلك التي كتبها الأسقف بوسوي والتي جاء فيها مخاطبا سكان الجزائر فيما يلي: "... ستسقطين تحت أحكام غالبك... وتقولين يا جزائر الغنية بغنائك وحيدة البحار... والسفن التي تملأ الثقة بنفسك... ولكنك ستهاجمين في عقر دارك مثل نسر يصطاد في عشية من بين الصخور المستعصية..." [2].

---

1) Moulby entreprise national belhamissi .Les Captifs algérien et l'Europe chrétienne تصحيح livre.alger.1988.p90

(2)– دباب بومدين، المهما السرية لمفتري الأسرى المسحيين بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآفاق، م4.ع8، 2018، جامعة ابن باديس، مستغانم، ص29.

ومن بين الأسرى تيدنا الذي دون مذكراته القيمة بما قدمه من معلومات عن المجتمع الجزائري في الداخل بعيدا عن الساحل، على خلاف ماهي عادة بعض التجار في الوكالة الافريقية والرحالة[1].

فاقترح الإبحار لتحطيم مدينة تنس بحكم معرفته لأحوالها وامتلاكه لمعلومات هامة تخص الايالة الجزائرية.**الفقرة**

وفي عهد لويس الرابع عشر 1715/1638 الذي كشف من إرسال الجواسيس منذ عام 1658، حيث أمرت فرنسا الفارسديكليرفو بالتعرف على سواحل الجزائر قصد اختيار المكان الملائم لإقامة حملة عسكرية فرنسية لتحقيق هدفهم، فأخذ يبحث عن حل لهذه المشكلة، فاقترح عليه ديكليرفو تنظيم حملة عسكرية 1661م تنزل في سطورة قريبة من سكيكدة وعنابة بعد أن استطلع موانئ سطارة وعنابة وبجاية، وبني اقتراحه هذا استنادا إلى آراء العمال القائمين على تجارة فرنسا في موانئ الشرق الجزائري.

فقد شجعت فئة الأسرى على مشروع الإغارة واحتلال الايالة الجزائرية، لذلك فقد كلف بعض الفرنسيين من طرف حكومتهم بالتوجه إلى سواحل جنوة، وغيرها من سواحل البحر المتوسط بحثا عن رجال أذكياء كانوا **أسى** في البلاد من أجل الحصول فيهم على معلومات وتفاصيل تخص الجزائر خاصة الذين كانت لهم علاقة مع سكانها[2].

علاقة دوفال بالفاتيكان ودور الفاتيكان في احتلال الجزائر:الترقيم

تعرضت الجزائر للحملات الصليبية منذ سقوط غرناطة آخر معقل المسلمين، استطاعت الجزائر أن توقف الزحف الصليبي ضد الجزائر والمسلمين وذلك بسعي من الفاتيكان التي أصبحت تشن حملات متكررة ضدها إلى غاية الحملة الفرنسية على الجزائر ابتداءا من

---

[1]– أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنانموذجا)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص132

[2]– خديجة حالة: مرجع سابق، ص50–51.

27 جوان 1827م[1]، هذه الحملة التي شجعت البابوية تشجيعا حثيثا بعد أن شارك في تخطيطها، إلى حد أن تصرف القنصل دوفال مع الداي حسين في عيد الفطر بالحادثة المعروفة بحادثة المروحة، هذا التصرف الذي كان وراء تشجيع الفاتيكان الذي اعتبر استعمار فرنسا للجزائر عمل مقدس لابد منه، والذي كان وراء وزير الشؤون الدينية الفرنسية الأسقف فريسنوس الذي أثر على قرار شارل العاشر لصالح غزو الجزائر، الذي كان العامل الديني فيه من أهم أسبابه وهذا ما جعل البابا بيوس يتكرم على الملك لويس فليب بمنحه لقب الملك "شديد المسيحية" بسبب اعتماده على الدين وتشجيعه له بالجزائر، إلى حد قوله بمجلس وزرائه: "يجب أن يكون هناك حسن تدبير في العمل على تنصير العرب الذين لا يمكن أن يكونوا فرنسيين إلا إذا**تنصروا**" وهذا ما كان يرغب به الفاتيكان الذي كان على يقين أن استعمار فرنسا للجزائر هو استرجاع لممجد روما بعد 13 قرن من الفتح الإسلامي، وهذا ما يكشف نوايا فرنسا في التخطيط لاحتلال الجزائر قبل هذه الفترة[2].

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص85–86.

[2]–عليوان السعيد، دور الجالية الفرنسية في استعمار فرنسا الجزائر، **جامعة الأمير** عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص14.**اسم المجلة والعدد والتاريخ**

قامت فرنسا باستغلال جميع الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لها في حصن الباستيون والشركات التابعة له في السيطرة على التجارة الخارجية للايالة الجزائرية واستغلال القمح والمرجان لصالحها فالفائدة الكبيرة لها، أما الجزائر فلم تكن تعود إليها فوائد معتبرة ويعود الفصل في تلك السيطرة إلى وساطة اليهوديان بكري وبوشناتق في التجارة بين السكان المحليين وفرنسا، وخلال فترة نشاط الباستيون كان عماله يقومون بنشاط تجاري بالإضافة إلى الجوسسة والتعرف على نقاط ضعف الايالة الجزائرية التي مهدت بعد ذلك إلى الدخول الفرنسي للجزائر، كما لا ننسى دور القناصلة في التمهيد للاستعمار، فقد كانوا يتدخلون حتى في الامور السياسية للبلاد من أجل الجوسسة وفرض سيطرتهم على الجزائر.

لقد قاموا باستغلال كل التسهيلات لصالحهم، حتى الأقليات الدينية ساهمت في الاحتلال بحجة رعايتهم.

كل هذه التسهيلات والامتيازات عادت بالسلب على الإيالة الجزائرية وانتهت بدخول فرنسا للجزائر سنة 1830.

خاتمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

خاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع دور الامتيازات الأجنبية في التمهيد لاحتلال الجزائر 1830 خلصنا الى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- حدث تقارب عثماني فرنسي في عهد السلطان سليمان القانوني بفعل الصراع القائم فقي أوروبا بين اسبانيا وفرنسا مما ادى إلى تقرب فرنسا من الدولة العثمانية وفرنسا مقابل مصالح مشتركة.
- العلاقات العثمانية الفرنسية لم تستمر على وتيرة واحدة خاصة بعد تفاقم ضعف الدولة العثمانية وكانت مقتصرة تقريبا على الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى.
- يعتبر القرن السادس عشر ميلادي العصر الذهبي للدول العثمانية لما عرفته من توسعات وفتوحات في عهد السلطان سليمان القانوني.
- الامتيازات هي عبارة عن تسهيلات دينية وتجارية وسياسية منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية في فترة قوتها من أجل استمالتها وذلك لعدة أسباب أبرزها: تنشيط التجارة في البحر الأبيض المتوسط بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ونشر الإسلام وغيرها.
- يمكن تحديد بداية ظهور الامتيازات في الدولة العثمانية إلى بداية القرن 16م أي حوالي سنة 1535م، بعقد امتيازات المعاهدات الأجنبية بين كل من سليمان القانوني والملك فرنسوا الأول.
- تعتبر معاهدة الامتيازات سنة 1535م حجر الأساس الذي قامت عليه المعاهدات العثمانية الأوروبية فيما بعد، فأصبحت بذلك نظام أو آلية تنظم العلاقات الدولية.
- عرفت الامتيازات في الجزائر إشكال كثيرة منها: اقتصادية، سياسية، دينية، وقضائية، وكانت الامتيازات الاقتصادية هي الغالبة.

- استغلت فرنسا الامتيازات الممنوحة لها أسوء استغلال فجعلتها كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وفي إيالتها، وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية التي بدأت بفضلها فرنسا بالتغلغل داخل الدولة.
- بعد ضعف الدولة العثمانية أصبحت فرنسا هي من تملي شروط المعاهدات وتتحكم فيها وذلك بما يخدم مصالحها وطموحاتها، حيث أصبحت الجزائر مجبرة على منح هذه الامتيازات والتسهيلات لضمان بقائها.
- احتكار فرنسا للامتيازات في الجزائر جعلها تجني أرباح طائلة من صيد المرجان وبذلك احتكار التجارة.
- كانت الامتيازات الفرنسية في الجزائر علاقة وثيقة بالاستعمار الفرنسي، حيث استخدمت وسيلة هامة لدعم النفوذ الفرنسي في الإيالة.
- تعتبر وكالة الباستيون التي تأسست سنة 1561م أولى الشركات التجارية الفرنسية التي احتكرت صيد المرجان والتجارة مع الجزائر طيلة الصف الأول من القرن السابع عشر.
- كانت الجاليات الدينية الموجودة في الايالة الجزائرية تأثير كبير من خلال العمليات التحسيسية وتعتبر عامل مهم من عوامل سقوط الإيالة.
- امتيازات الحماية كان لها الأثر البالغ في التدخل الأوروبي في شؤون الايالة من خلال رعايا الكاثوليك والبروتيستانت.
- كان القناصلة يتدخلون في الأمور السياسية للبلاد من أجل الجوسسة وفرض سيطرتهم على البلاد.
- لبعض الجالية الدينية ورجال الدين دور كبير في عمليات الجوسسة وأحذ كل كبيرة وصغيرة عن الايالة الجزائرية لبلدانهم، وبذلك معرفة كل نقاط ضعفها وبالتالي سهولة احتلالها سنة 1830.

الملاحق

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الملاحق

الملحق رقم (01):

البند1:

لقد تعاقد المتعاقد أن بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدنوالبحار والجزائر وجميع الأماكن الملوكة لهم الآن أو تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياها وتابعيها السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها للإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند 2:

يجوز للرعايا وتابعي الطرفين البيع والسراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار في ها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة لأخرى دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه العثماني في البلاد الفرنسية بدون أن يدفع الطرفين عوائد أو مراكب أو مكوسا أخرى.

البند 3:

كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من بمدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم بمقتضى قانونه وذمته في جميع ما يقع في دائرته من قضايا المدينة والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي) أو أي موظف آخر، ولكن ان امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوا مر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذهم وعلى مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات

التي تقع بين التجار الفرنسويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به إطلاقا.

البند 4:

لا يجوز سماع الدعاوي الضمنية التي يقيمها الأتراك أو حياة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم ما لم يكن من المدعمين سندات بخط المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعيّ أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوة أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند 5:

لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من أموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو حياة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور التي ترفع إليه الشكوى أن يدعوا المتهمين بالحضور للباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي، وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه أي إذا حصلت الواقعة في محل غيرالأستانةويدعونهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهنا يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

البند 6:

لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمون ما لم يقرأوا بذلك مكرمين

البند 7:

لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزم بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند 8:

لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو أفلاكهم أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع والذخائر أو التجارة جبرا عنه في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم أو اختيارهم.

البند 9:

يكون لتجار فرنسا ورعاياهم التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد الموت وعند الوفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وراثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة على حسب الشهود، أما إن كان الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو المأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقا ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصلّ أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق.

البند 10:

بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياها الموجودين عند تابعيهم أو على مراكبهم أو سفنهم أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتها في حالة الرق

سواء كان بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب يصير الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين بهذا الخصوص، ولو كان أحدهم على غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعا لإطلاق سراحه.

ومن هنا وصاعدا لا يجوز لجلالة الملك أو السلطان.. البحر ورجال ... أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك فسواء في البر أو البحر أخذ شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ....غيره من رعايا احدى الدولتين المتعاقديتين على أخذ أحد رعايا الطرفين للآخر واغتصاب أملاكه أو أمواله يصير أخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفة شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوزجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما

حصل له من الضرر لما يصادر من أملاك لجاني وهذا لا يمنع مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد والمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك.. هذا الصلح وهو السر عسكر من عن الجانب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند 11:

لو تقابلت دونانمرت إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلامها دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن البحرية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونامة وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك

صاحب الدونامة تعويض هذا الضرر فورا، وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وابداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بصدق ان سئل ربانها عن الدولة التابعة إليها ولما تعلم حقيقة لا يجوز لأحدهما أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها عائق.

البند 12:

إذا وصلت احدى المراكب الفرنساوية سواء بطريقة الصدفة أو غيرها إلى إحدى ميناء أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابلة دفع الثمن المناسب دون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان ثم يباح لها الذهاب أينما تريد وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصول المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي بدون دفع شيء مطلقا لا عنده ولا في مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأمورين.

البند 13:

لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر متمتعا بحرية لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئا منها وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

البند 14:

لو هرب أحد الأرقاء المملوكين واحتمى في بيت أو مركبة لأحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده وإذا لم يجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقا.

البند 15:

كل تابع لملك فرنسا إذ لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشرة سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم دفع الخراج أو أي ضريبة أي كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بشغل في الترسانة ولا أي عمل آخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا، وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك انجلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك أوقيانوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أن يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في غضون 8 أشهر

البند 16:

يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه الآخر على المعاهدة في ظرف 6 أشهر تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتثنية على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولكي لا يدعي ..... والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولا لا يدعى أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الاستانة وإسكندرية ومصر ومارسيليا وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين انتهت المعاهدة.

الملحق رقم (02) وكالة الباستيون وملحقاتها[1].

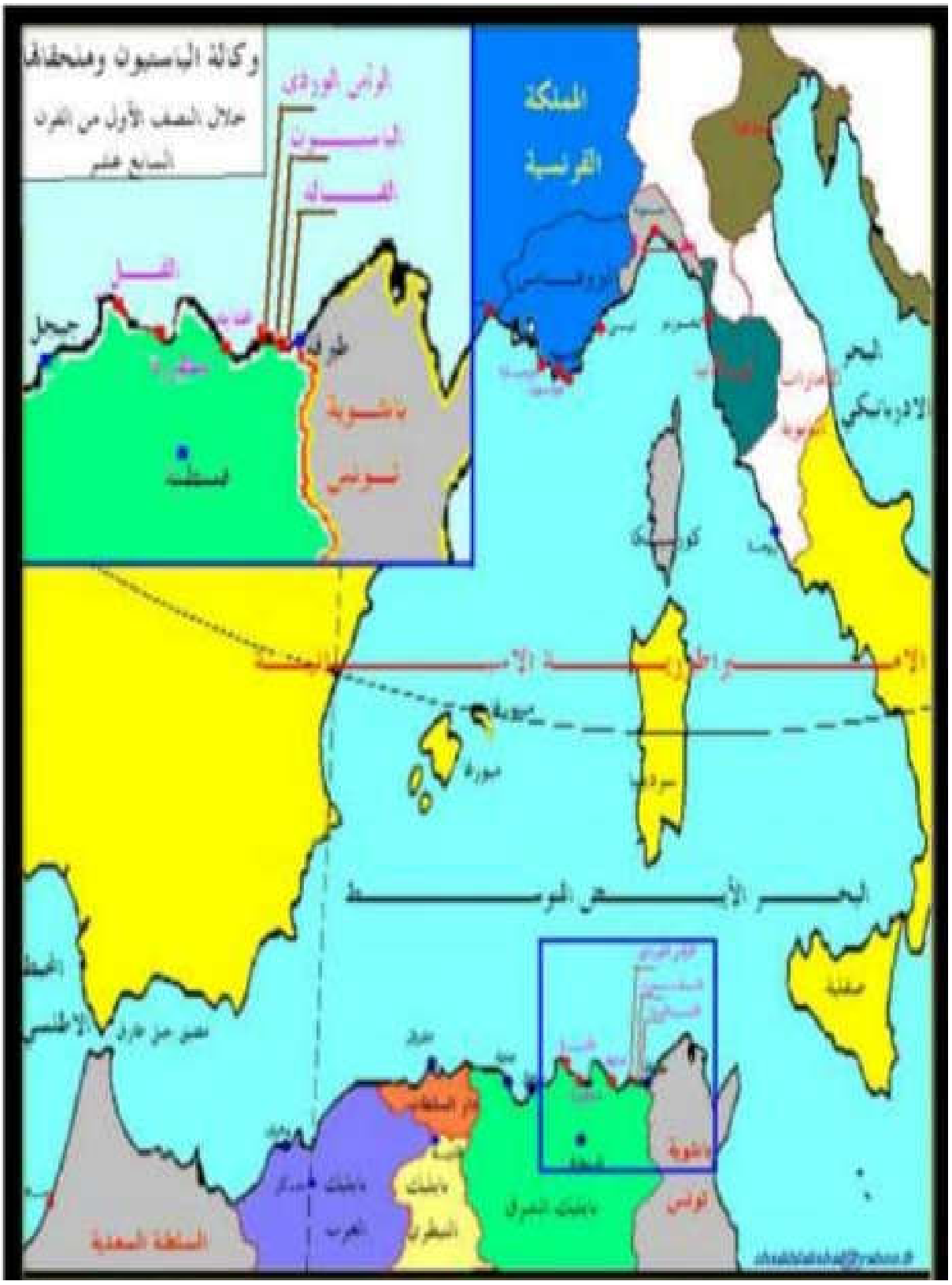

[1]– الشيخ لكحل، مرجع سابق، ص15

الملحق رقم (03) رسم تخطيطي للباستيون[1].

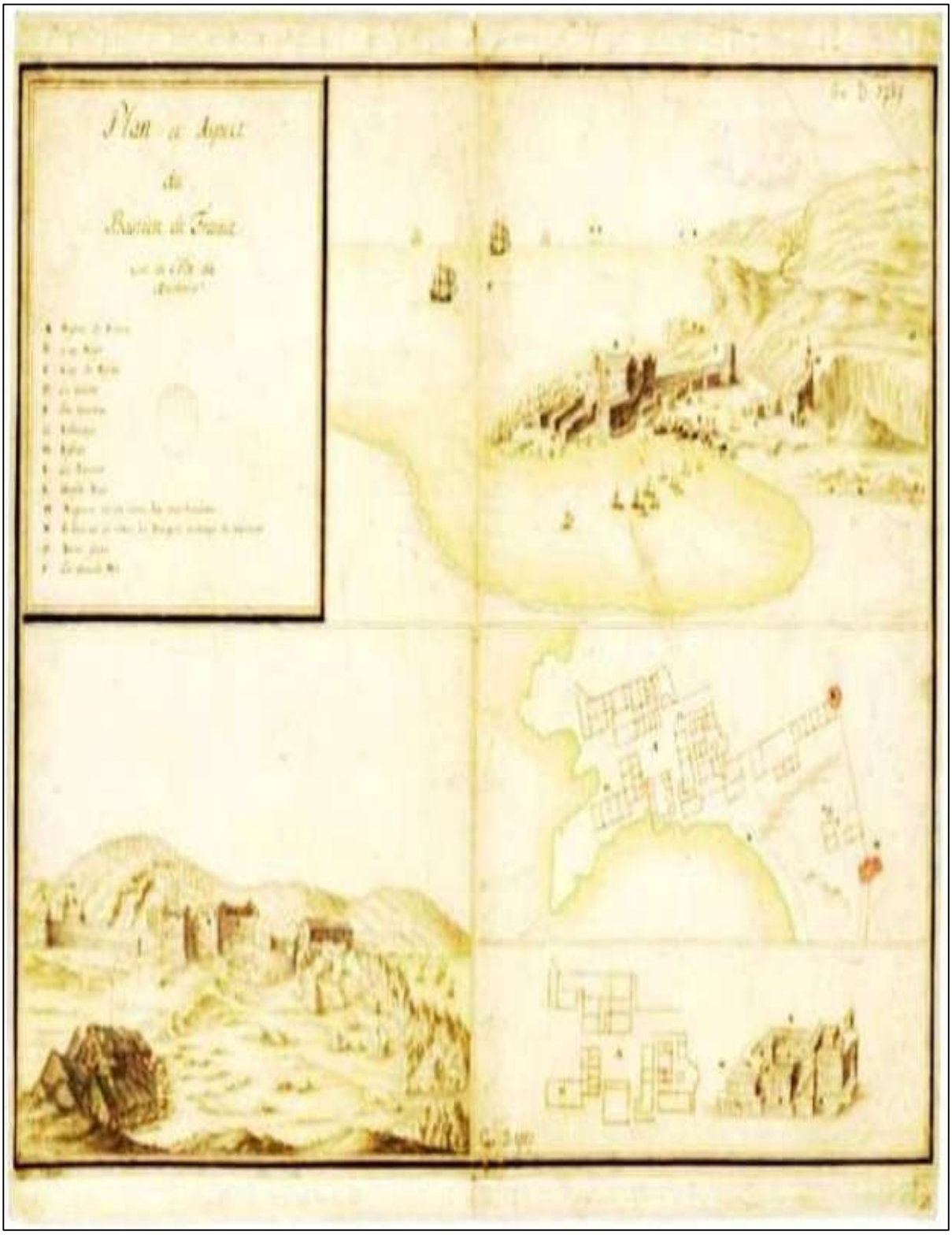

[1]– موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica) www.gallica.bnf.fr

الملحق رقم (04) رسم تخطيطي لمركز القالة [1].

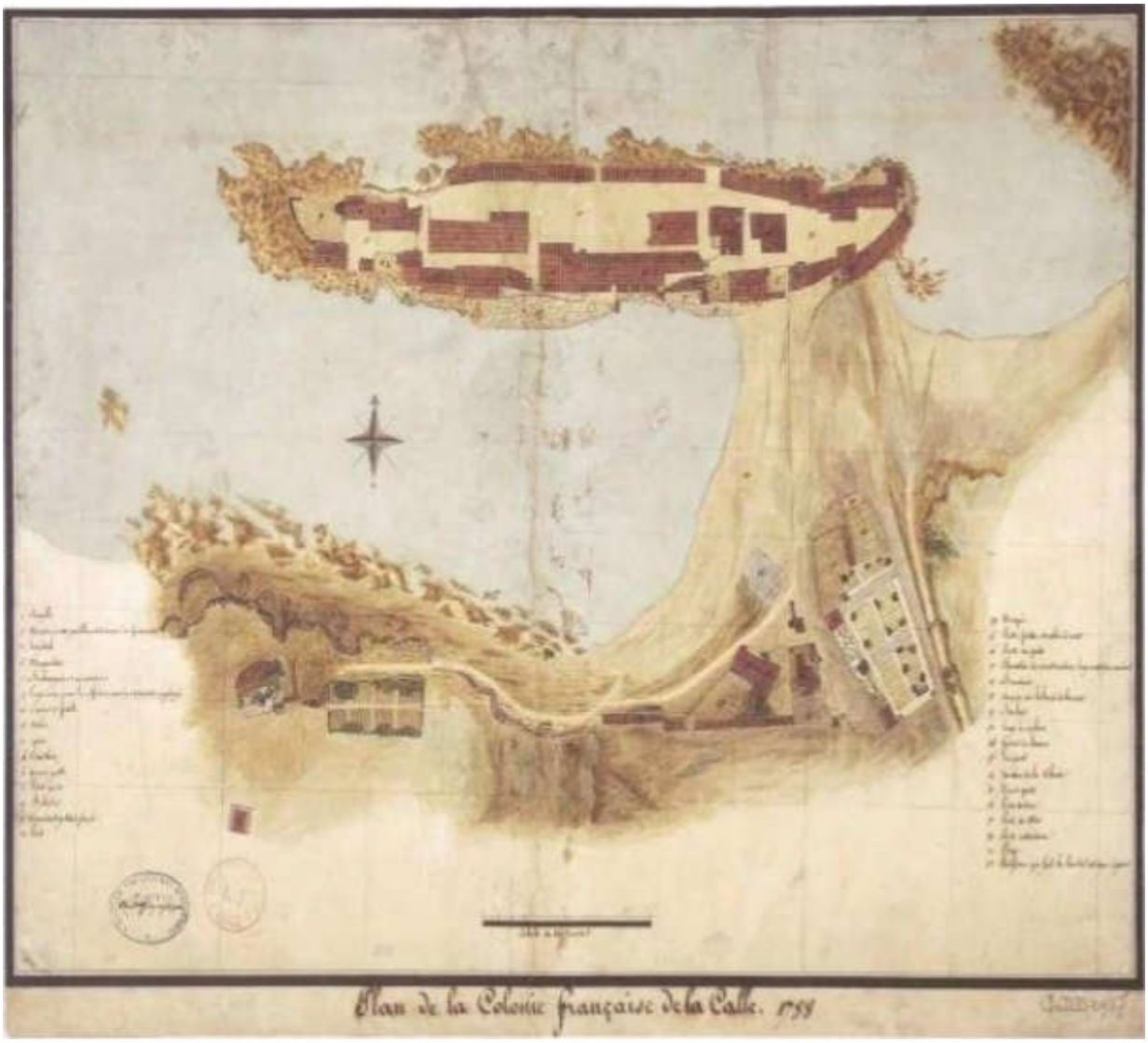

[1]– موقع المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica) www.gallica.bnf.fr

قائمة المصادر والمراجع

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université - M'sila

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر

أ- باللغة العربية

1.ج أوهاستراية، رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1722م)، تر، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، دت.

2.وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تحقيق: عبد القادر زبادية، دط، دار القصبة، الجزائر، 2006.

3.وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق: عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

ب- المصادر باللغة الأجنبية

1. *H.D.DE Grammont .relation entreblafrace et la regenced algeren XVIIP18*

2- قائمة المراجع

أ-باللغة العربية

1.إبراهيم رباعي، شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقية الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536 وعام 1673.

2.ابن قيم جوزية شمس الدين ابو عبد الله، أحكام أهل الذمة تح يوسف بن أحمد البكري شاكر توفيق العاروري، ط1، رمادي للنشر الذمام 1997.

3.أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، علم المعرفة، الجزائر، 2009.

4.أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1.

5.أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

6.أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنانموذجا)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

7.إدريس ناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

8.إسماعيل أحمد ياغي : "الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي"، ط1، مكتبة العكسيبان، الرياض السعودية، 1997.

9.برنار لويس: اسطانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر: سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1982م.

10. بسام العسلي: خير الدين بربروس (الجهاد والبحر1547/1470)، ط1، دار النفائس، لبنان، 1980.

11. جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر، 1994.

12. جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.

13. جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009،

14. جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، 1830/17م، منشوراتonep ، الجزائر.

15. جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1800، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

16. خلف بن دفلاف بن الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الكتاب الحديث 2008 .

17. خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر محمد الارناؤوط، ط1، دار المنار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002.

18. خليل ساحلي أوغلو: من تاريخ الأقطار العربية في التاريخ العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2000.

19. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار الميسرة، عمان الاردن، 2010.

20. سعيد آزتروك: أحمد آق كوندز، الدولة العثمانية المجهولة: 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العلمية، 2008.

21. سليماني بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1411هـ

22. الشناوي محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية ج2.

23. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، عنابة، الجزائر.

24. ع الحميد بطريق وعبد العزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، لبنان، 1929.

25. عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط2، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007.

26. عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، ج1، الجزائر، 2007.

27. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2004.

28. عبد الفتاح أبو علية: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، دط، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م.

29. عبد الكريم بركات، النظم الضريبية .

30. علي سامي النشار، نشأة الفكر الإسلامي، ط8، دار المعارف، القاهرة، 1981.

31. الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والشرق العربي 1288-1916، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011.

32. قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003.

33. محمد السيد محمد: تاريخ الدولة العثمانية (نشأة وازدهار)، ط1، مكتبة الآداب القاهرة، مصر.

34. محمد حرب، "العثمانيون في التاريخ والحرب، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي"، القاهرة.

35. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، 1966م.

36. محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان.

37. محمد فريدبك: تاريخ الدولة العلية، مؤسسة هنداوي القاهرة مصر 2012 .

38. محمود شاكر: التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، ط4، حقوق الطبع والنشر محفوظة، المكتبة الإسلامية، بيروت.

39. مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1982.

40. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العلمية قبل 1830م، ج2، ط1، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982.

41. نصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، الجزائر.

42. يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1830/1500م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

43. يلماز آوزنوتا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمد سليمان، م1، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، تركيا، 1988.

ب-المراجع باللغة الفرنسية

1. Belhanissi, Moulay histoir de la marine algérienne (1516-1830) ، ENAL, , alger.

3-الرسائل الجامعية

1. أحلام تركي: "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر ميلادي"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ: جامعة محمد خيضر، بسكرة 2019/2018.

2. خديجة حالة، الجاليات الاوروبية في الجزائر ابان العهد العثماني 1700-1830، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم التاريخ، الجامعة الافريقية، أدرار 2012-2013.

3. زهود سميرة: التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر العثمانية 1684-1830 فرنسا نموذجا، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2018-2019.

4. سارة العيشي، خديجة موساوي: الإمتيازات الفرنسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة.

5. الشيخ لكحل : نشاط وكالة الباسيتون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17 م، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013م.

6. صليحة بغزو: الامتيازات الأوروبية في الأنظمة العربية سكة حديد برلين بغداد نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة بسكرة (2019/2018).

7. صليحة بغزو: الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين، بغداد نموذجا، 1914/1871، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، 2018-2019.

8. عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17 (1619-1694)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1984-1985.

9. فائقة محمد، عزت عبد الضم، أثر الدولة العثمانية في نشر الدين الإسلامي في أوروبا، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، جامعة أم القرى السعودية، 1989.

10. فتيحة بن حميد: الامتيازات الفرنسية وآثارها في المغرب والمشرق العربي 1789/1535، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006-2007.

11. كمال حسنة: العلاقات العثمانية الفرنسي في عهد سليم الثالث (1789-1807)، مذكر لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

12. نورة عبد الرزاق العلي: "السلطان القانوني (حياته، حروبه، إدارته)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2010-2011.

13. نورة عبد الرزاق علي: السلطان سليمان القانوني حياته -حروبه رسالة ماستر قسم التاريخ جامعة دمشق 2011 .

14. نورة عبد الرزاق علي: السلطان سليمان القانوني حياته حروبه، رسالة ماستر، قسم التاريخ/ جامعة دمشق، 2011.

15. ياسر عبد العزيز قاري: دور الامتيازات في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تحليلية تاريخية لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، ج1، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2001،.

3- المجلات

1. بسام عبد السلام البطوكس: الامتيازات الأجنبية لوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية حوليات آداب عين شمس، م37، كلية الآداب جامعة عين شمس، 2009.

2. بن حمادة مصطفى: قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شالر فليس فالبير، جامعة ابن خلدون، تيارت، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مجلد 2، عدد 1، يناير 2019.

3. بوكروية محمد بكار محمد التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات مقال نشر بتاريخ: 5 جويلية بجامعة الشلف.

4. جميل عائشة، صحراوي عبد القادر: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية، مارس 2017، جامعة سيدي بلعباس، العدد 16/15.

5. جودي زكرياء، دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 18، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، المجلد4، العدد الأول، جانفي، 2022.

6. دباب بومدين، المهما السرية لمفتري الأسرى المسحيين بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآفاق، م4.ع8، 2018، جامعة ابن باديس، مستغانم.

7. درعي فاطمة، أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني وحصانتهم، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد9، عدد1، جوان 2018.

8. العريض وليد صبحي: تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، 1997.

9. علي رابع الثقفي: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1535م، مجلة كلية العلوم الإنسانية، عدد 6، الرياض، ج1.

10. عليوان السعيد، دور الجالية الفرنسية في استعمار فرنسا الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص14.اسم المجلة والعدد والتاريخ.

11. لعريس اسمهان، "أرشيف الامتيازات الاقتصادية ودوره في كتابة تاريخ الجزائر العثماني الدفاتر اليومية للشركة الملكية الافريقية "نموذجا"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 12 جانفي 2015، جامعة وهران.

12. نايف عبد النايف النجم: اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام، مجلة الفراهيدي، ع9، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تركوك، كانون الأول 2011.

13. يوسف علي رابح الثقفي، معاهدة امتيازات العثمانية الفرنسية، 1535، ع6، الرباط.

4-المعاجم والقواميس

1.أحمد عبد اللطيف وأحمد سودان واخرون، الموسوعة العربية العالمية، ط2، السعودية، 1999.

2.أحمد مهدي محمد الشريخات، الموسوعة العربية العالمية، ط3، المملكة السعودية، 2004.

3.جلال الدين بن منظور، لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003.

4.محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط الالكتروني، ج1، موقع الكتاب.

5.نصار حسين محمد: الموسوعة العربية المسيرة، ط3، مج1، دار المعرفة، بيروت، 1981.

5-المواقع الالكترونية

1. موقع المكتبة الوطنية الفرنسيةwww.gallica.bnf.fr (Gallica)

فهرس المحتويات

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ

الفصل الأول

العلاقات العثمانية الفرنسية ودوافع منح الامتيازات.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولة العثمانية وفرنسا 7

المبحث الثاني: دوافع منح الامتيازات. 14

الفصل الثاني

الامتيازات الفرنسية في الجزائر وطبيعتها

المبحث الأول : أهم معاهدات الامتيازات 24

المبحث الثاني: موقف حكام الجزائر من المعاهدات 32

المبحث الثالث: امتيازات سياسية اقتصادية دينية وقضائية.....34

الفصل الثالث

آثار الامتيازات على الإيالة الجزائرية

المبحث الأول: دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا.....47

المبحث الثاني: دور القناصل في احتلال الجزائر: 51

المبحث الثالث: دور الجاليات الدينية في احتلال الجزائر: 55

خاتمة: 66

الملاحق.....69

قائمة المصادر والمراجع 79

فهرس المحتويات 88

تم بحمد الله